HPG Working Paper

الكرامة والنازحون

السوريون في لبنان "لا كرامة هنا"

فرانشيسكا غراندي، خلود منصور وكيري هولواي

تشرين الثاني ٢٠١٨

HPG
Humanitarian
Policy Group

ODI

عن المؤلفين

فرانشيسكا جراندي مستشارة مستقلة.

خلود منصور مستشارة مستقلة.

كيري هولواي مسؤولة أبحاث في مجموعة السياسة الإنسانية (HPG) في معهد التنمية لما وراء البحار (ODI).

شكر وتقدير

يود المؤلفون أن يشكروا النازحين السوريين والجهات الإنسانية الفاعلة الذين قدموا وقتهم الثمين وخبرتهم للمشاركة في هذه الدراسة. لم يكن من الممكن إجراء بحثنا بدون الدعم الحيوي من الشركاء في سوا للتنمية والمعونة والمعهد الشامي في طرابلس. ونحن ممتنون أيضًا لجمعية نينورتا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في لبنان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ومنظمة النساء الآن من أجل التنمية لتسهيلهم المقابلات في مراكزهم.

نشكر إيرينا موسيل وسيمون ليفين ومارجي بوكانان سميث وكريستينا بينيت على دعمهم وتعليقاتهم على المسودات السابقة وأقراننا المراجعين لاقتراحاتهم المفيدة والمستنيرة وماتيو فولي لتحريره.

This work is licensed under CC BY-NC-ND 4.0.

Readers are encouraged to reproduce material for their own publications, as long as they are not being sold commercially. ODI requests due acknowledgement and a copy of the publication. For online use, we ask readers to link to the original resource on the ODI website. The views presented in this paper are those of the author(s) and do not necessarily represent the views of ODI or our partners.

المحتويات

	المختصرات	v
١	**المقدمة**	1
١.١	المنهجية	3
١.٢	اللغة والمصطلحات	4
٢	**الوضع الحالي للسوريين في لبنان**	5
٢.١	سياق النزوح في لبنان	5
٢.٢	الاستجابة الإنسانية في لبنان	5
٣	**الكرامة: آراء النازحين السوريين في لبنان**	7
٣.١	الكرامة كحقوق	7
٣.٢	الكرامة كاحترام	9
٣.٣	الكرامة كاستقلالية	9
٣.٤	الكرامة باعتبارها تقاطع الحقوق والاحترام والاستقلالية	10
٤	**الكرامة: آراء العاملين في المجال الإنساني في لبنان**	12
٤.١	الحقوق والحماية	12
٤.٢	الاحترام	12
٤.٣	الاستقلالية والاختيار	13
٤.٤	لتجاذبات بين الكرامة والمساعدات	14
٥	**الكرامة في الاستجابة الإنسانية**	15
٥.١	انعدام المساءلة والشفافية	15
٥.٢	أفكار مختلفة عن العدالة والمساواة	16
٥.٣	المعاملة المهينة وسوء التواصل	16
٥.٤	غياب التنسيق	18
٦	**الاستنتاجات والتوصيات**	19
	المراجع	20
	الملحق ١ أسئلة المقابلة الم	22

المربعات والجداول والرسوم

المربعات

المربع ١: لماذا اختير لبنان كحالة دراسة؟ 1

المربع ٢: تقبل البحث 4

المربع ٣: لبنان وحقوق اللاجئين 5

الجداول

الجدول ١: عدد اللاجئين الذين تمت مقابلتهم بحسب المنطقة الجغرافية 3

الرسوم

الخارطة ١: عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان وتوزعهم 2

الخارطة ٢: التوزع الجغرافي للاجئين السوريين في لبنان ومراكز مجموعة السياسات الإنسانية 4

الشكل ١: كلمة سحابة 8

المختصرات

3RP	الخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على الصمود
CWC	التواصل مع المجتمعات
FGD	مناقشة المجموعات المركزة
GSO	مكتب الأمن العام
ICRC	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
IFRC	الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر
INGO	منظمة دولية غير حكومية
ISF	قوات الأمن الداخلي
LCRP	خطة لبنان للاستجابة للأزمة
LEVIT	المعهد الشامي في طرابلس
NGO	منظمة غير حكومية
NRC	المجلس النرويجي للاجئين
OCHA	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع لمكتب الأمم المتحدة
SRP	خطة الاستجابة في سوريا
RRP	خطة الاستجابة الإقليمية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNRWA	وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
UNSC	مجلس الأمن في الأمم المتحدة
WASH	المياه والصرف الصحي والنظافة
WFP	برنامج الأغذية العالمي

١ المقدمة

منذ الانتفاضة الشعبية والحرب التي تلتها في سوريا عام 2011، فرّ أكثر من ربع سكانها - بشكل أساسي إلى تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر - ونزح ٪25 آخرون داخليا. شهدت نهاية عام 2017، نزوح 12.6 مليون سوري قسراً - 6.3 مليون لاجئ و6.2 مليون نازح داخليًا (شركاء التنمية الدولية) و146،700 طالب لجوء (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018 أ). فقد جاء على لسان مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فيليبو غراندي: "ربع السوريين لاجئون. ربع اللاجئين في العالم هم من السوريين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2018 ب).

في لبنان، تم تسجيل 976065 سورياً كلاجئ لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة اعتبارًا من 31 يونيو 2018، من نحو 1.5 مليون سوري يقيمون هناك[1] - يعيش معظمهم (٪87) في أضعف 251 بلدة في لبنان وأكثرها حرمانًا 2018 ، (OCHA أ؛ حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018: 12). يستضيف لبنان أكبر نسبة من اللاجئين مقارنة بسكانه في جميع أنحاء العالم، مع واحد من كل ستة تحت وصاية المفوضية[2] - وجميعهم تقريباً سوريون (مفوضية شؤون اللاجئين، 2018 أ). في عام 2017، كان أكثر من ثلاثة أرباع أسر اللاجئين السوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر (3.84 دولار للشخص في اليوم)، مما جعل المساعدات الإنسانية ضرورية للكثيرين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وآخرين، 2017). مع ذلك، ومع ارتفاع احتياجات السوريين، يستمر التمويل الدولي في الانخفاض. في عام 2017، تم تمويل خطة لبنان للاستجابة للأزمة[3] (LCRP) بنسبة ٪45 فقط، وتلقى ٪17 فقط من السوريين النازحين مساعدة نقدية متعددة الأغراض من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على الرغم من أن حوالي ٪70 من المسجلين يستحقون المساعدة (حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018: 39).

دراسة الحالة هذه هي جزء من مشروع مدته سنتان لمجموعة السياسة الإنسانية((HPG في معهد التنمية لما وراء البحار(ODI) يسعى إلى فهم الكرامة في النزوح بشكل أفضل. ومثل دراسة الكرامة والنازحين الروهينغا في بنغلادش (هولواي وفان، 2018) تستند دراسة الحالة الراهنة حول اللاجئين السوريين إلى مراجعة الأدبيات التي تتطرق إلى كيفية تصور الكرامة في العمل الإنساني (هولواي وجراندي، 2018). غالبًا ما يتم التطرق إلى الكرامة في العمل الإنساني الحديث كونها من صلب المبادئ الإنسانية والوثائق الأساسية لحقوق الإنسان، ولكن برامج وسياسات المعونة نادراً ما تحدد ماهيتها بدقة، أو كيف تحاول إرساءها. والأهم من ذلك، نادراً ما يجمّعون أو يبلّغون عن آراء المجتمعات المتأثرة حول الكرامة. يسعى هذا البحث إلى سد هذه الفجوة.

ركز العمل الميداني في لبنان على جمع آراء النازحين السوريين والعاملين في المجال الإنساني لوضع الكرامة في موقع أكثر مركزية في الاستجابة الإنسانية. وكما الحال مع إطار البحث الشامل للكرامة في النزوح، تركز الدراسة على ثلاثة أسئلة رئيسية:

- ما معنى اللاجئون بالكرامة؟
- ماذا يعني العاملون في المجال الإنساني بالكرامة؟
- هل صانت الاستجابة الإنسانية كرامة النازحين السوريين في لبنان؟ هل هناك أي تباينات بين المنظمات المحلية والدولية؟

وفي حين لا تدعي الدراسة أنها شاملة، فهي تهدف إلى المساهمة في فهم أكثر تماسكًا وشمولية لما يعنيه السوريون بكرامتهم وكيف يفهمونها في سياق الاستجابة لنزوحهم. يظهر البحث أن هناك فرقًا بسيطًا بين الكيفية التي يرى بها النازحون السوريون والجهات الفاعلة الإنسانية في لبنان الكرامة، لكن هذا التشابه لا ينتج عنه ما يعتبره أي من الطرفين كاستجابة

المربع ١: لماذا اختير لبنان كحالة دراسة؟

كان الحجم الهائل للنازحين السوريين في لبنان أحد أسباب اختياره كدراسة حالة، ولكنه ليس السبب الوحيد. يواجه لبنان العديد من التحديات التي تطرحها طبيعة النزوح المتغيرة على المنظمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. اللاجئون في لبنان مبعثرون للغاية، مع تنوع ترتيبات المعيشة - سكن خاص، مستوطنات غير رسمية، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الموجودة سابقًا - التي تتركز في المناطق الحضرية. على الرغم من أن ٪75 من السوريين في لبنان يعيشون تحت خط الفقر، فإن خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية تختلف على نطاق واسع، من أسر فقيرة للغاية تعتمد على المساعدات للبقاء على قيد الحياة إلى أسر أفضل حالا لا تحتاج إلى مساعدة؛ من أشخاص غير متعلمين إلى نخب متعلمة تعليماً عالياً؛ ومن المناطق الريفية والحضرية معا. تعرض السوريون الذين وصلوا على دفعات متعددة منذ عام 2011، لتكرارات مختلفة من الاستجابات الدولية وبرامج المساعدات ومبادرات التمويل. مع تحوله الآن إلى نزوح طويل الأمد، تتعايش الاحتياجات الإنمائية للمجتمع المتأثر مع التحديات الإنسانية التي لم يتم حلها بعد.

1 العدد الفعلي للاجئين السوريين في لبنان غير معروف بعد أن علقت المفوضية التسجيلات الجديدة في 6 مايو 2015 بناءً على طلب الحكومة اللبنانية ،(رابيل، 2016؛هوي،2016) في عام 2015 ، ذكرت منظمة العفو الدولية أن ٪72 من الأطفال السوريين المولودين في لبنان لا يحملون شهادة ميلاد رسمية.

2 هذا لا يشمل اللاجئين الفلسطينيين تحت مسؤولية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا). عند إضافته، يرتفع الرقم إلى واحد من كل أربعة (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2018)

3 خطة لبنان للاستجابة للأزمة هي خطة لعدة السنوات للحكومة اللبنانية مع شركاء دوليين ووطنيين لتوفير الحماية والمساعدة الإنسانية للسوريين المشردين واللاجئين الفلسطينيين واللبنانيين المستضعفين ، ودعم تقديم الخدمات العامة

الخارطة ١: عدد اللاجئين السوريين المسجلين في لبنان وتوزعهم

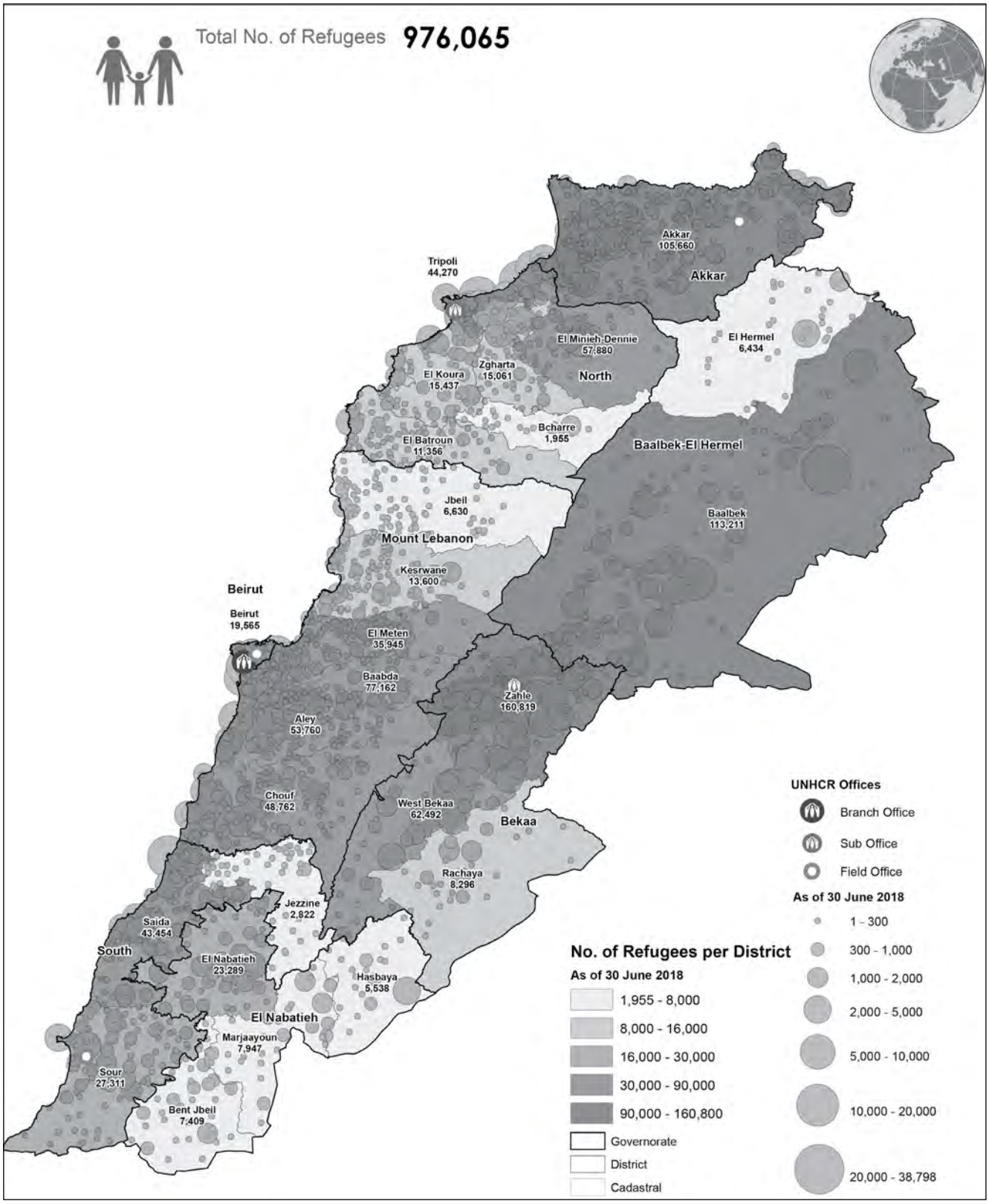

Source: UNHCR Lebanon, 2018

مشرفة. ويرجع ذلك إلى تفسيرات مختلفة للمفاهيم الأساسية، مثل المساءلة والشفافية والإنصاف وإلى القيود الخارجية، مثل الإطار القانوني الوطني وقيود التمويل.

تقدم الفصول التالية نتائج العمل الميداني في لبنان. يقدم الفصل الثاني لمحة موجزة عن النزوح السوري الأخير والاستجابة له. الفصل 3 يلخص ما تعنيه الكرامة للسوريين في لبنان. يوجز الفصل 4 ما تعنيه الجهات الفاعلة الإنسانية في لبنان بالكرامة ويصف التوتر المتأصل بين الإعانة والكرامة. يحلل الفصل 5 الفروقات بين وجهات نظر اللاجئين والعاملين في المجال الإنساني بشأن الإعانة والكرامة، ويناقش الفصل 6 نتائج البحث ويقدم توصيات بشأن السياسات.

١.١ المنهجية

استخدمت هذه الدراسة كمقاربة نوعية تعتمد على مقابلات متعمقة مع السوريين والجهات الإنسانية الفاعلة في لبنان.[4] كانت الشراكات مع المنظمات المحلية سمة أساسية في منهج البحث. تألف فريق البحث في لبنان من باحثَين دوليَين وباحث سوري من مجموعة السياسة الدولية HPG ولبناني واحد، واثنين سوريين وباحث دولي مقيم في لبنان، يعملون مع منظمتين لبنانيتين: سوا للتنمية والمساعدات والمعهد الشامي في طرابلس (Levit).[5] كما نظمت وحدة التواصل مع المجتمعات التابعة للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان (CwC) ثلاث مقابلات مع مجموعات من الرجال والنساء اللاجئين في بيروت وصور وزحلة.

أجرى فريق البحث بين يونيو وأغسطس 2018، مقابلات مع 126 لاجئًا في 59 مقابلة فردية، وخمس مناقشات جماعية مركزة (FGDs) وخمس مقابلات جماعية ، بما في ذلك الثلاثة التي سبق ذكرها.[6]

كما أجرينا مقابلات مع 39 فرداً أو شخصا في المجال الإنساني، معظمها بشكل فردي.[7] وقد تم اختيار الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات من بين النازحين السوريين بشكل عشوائي من خلال تقنيات الاستطلاع وكرة الثلج.

كان التوزيع الجغرافي للذين تمت مقابلتهم مرتبطاً بشكل وثيق بالتوزيع السكاني السوري في لبنان عن طريق إجراء مقابلات مع السوريين في المحافظات التي يقيم فيها معظم اللاجئين: الشمال (عكار، عرسال، بعلبك وطرابلس)، البقاع الأوسط (برالياس، شتورة وزحلة)، جبل لبنان (بيروت) والجنوب (صور) (انظر الجدول 1 والخريطة 2).

تلقى أربعة من كل خمسة سوريين ممن تمت مقابلتهم بعض المساعدات الإنسانية، وإن كان معظمها متقطع؛ واحد من كل خمسة لم يتلق أي مساعدة حتى الآن، رغم أن جميعهم كانوا على اتصال وثيق بأشخاص تلقوا أو اعتقدوا أنهم يجب أن يتلقوا المساعدات. تم اختيار المشاركين أيضا وفقا لاعتبارات العمر والجنس والدين، لضمان أن تعكس العينة التركيبة السكانية الأوسع داخل اللاجئين السوريين. شملت العينة 59 امرأة (47٪) و67 رجلا (53٪) وكذلك 24 شخصا بين 18 و25 عامًا (19٪) و90 شخصا بين 26 و49 عاما (71٪) و12 بين 50 و75 عاما (10٪).[8]

تباينت العينة أيضًا في نوع الإقامة وطول فترة النزوح. فحسب إحصاءات الرسمية، يعيش 17٪ من السوريين النازحين في لبنان في المستوطنات غير الرسمية الظرفية، معظمها في المحافظات المتاخمة لسوريا (عكار وبعلبك والبقاع). ال 73 ٪ المتبقية يعيشون في مباني سكنية و9 ٪ يعيشون في إنشاءات غير سكنية، مثل المباني غير المكتملة والمرائب (حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018: 150). 73 (58٪) من السوريين الذين تمت مقابلتهم، يعيشون في مساكن خاصة (غرف وشقق مستأجرة)، و53 (42٪) في مستوطنات غير رسمية. لم تتم مقابلة سوريين يعيشون في مبان غير سكنية. وأخيراً، تفاوت طول النزوح، بمتوسط قدره أربع سنوات ونصف ويتراوح من ستة أشهر إلى سبع سنوات.

تم تحديد الجهات الإنسانية الفاعلة من خلال تقنية عينات كرة الثلج. أجريت مقابلات مع تسعة وثلاثين من موظفي المنظمات الإنسانية، من جنسيات مختلفة (بما في ذلك لبنانيين وسوريين وغيرهم)، يعملون في 27 منظمة - 18 منظمة دولية، خمس منظمات لبنانية وأربع منظمات غير حكومية سورية، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة والصليب الأحمر / حركة الهلال الاحمر.

الجدول ١: عدد اللاجئين الذين تمت مقابلتهم بحسب المنطقة الجغرافية

الموقع	عدد اللاجئين	اللاجئون الذين تمت مقابلتهم
البقاع	351,972 (36.1%)	59 (46.8% ممن تمت مقابلتهم)
جبل لبنان (بما فيه بيروت)	254,993 (26.1%)	28 (22.2%)
الشمال (بما فيه بعلبك وعكار)	251,537 (25.8%)	31 (24.6%)
الجنوب	117,500 (12.0%)	8 (6.3%)
المجموع	976,002	126

المصدر: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢٠١٨ ب

4 للاطلاع على لائحة الأسئلة، أنظر الملحق ١

5 سوا هي منظمة محلية لبنانية تعمل مع اللاجئين السوريين في سهل البقاع لتحسين ظروف المعيشة وتوفير فرص العمل من خلال إشراك المستفيدين في تصميم وتنفيذ المشاريع. المعهد الشامي في طرابلس يدير مدرسة لتعليم اللغة العربية في الصباح ومدرسة للأطفال اللاجئين السوريين في فترة ما بعد الظهر، ويوفر فرصًا تطوعية مع المنظمات غير الحكومية المحلية في شمال لبنان.

6 جريت مناقشات مجموعة التركيز مع السوريين الذين يتقاسمون خصائص مشتركة، مثل الجنس أو العمر، في حين أجريت مقابلات جماعية مع السوريين، ولكن دون أي قواسم مشتركة أخرى.

7 جريت مناقشات مجموعة التركيز مع السوريين الذين يتقاسمون خصائص مشتركة، مثل الجنس أو العمر، في حين أجريت مقابلات جماعية مع السوريين، ولكن دون أي قواسم مشتركة أخرى.

8 يمثل الأطفال غالبية اللاجئين السوريين في لبنان (54٪ (حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018: 12))، لكن تم استبعادهم من العينة لأسباب أخلاقية.

وأخيراً، تم إجراء أربع مقابلات مع مجموعة التحقق من الصحة حيث تمت دعوة اللاجئين الذين شاركوا في المقابلات الفردية للاستماع إلى النتائج الأولية والتحليل وتقديم مداخلات إضافية.[9] لم يغني هذا التمرين البحث فحسب، بل سمح أيضًا للمشاركين بالمشاركة في التحليل الأولي. وبدعوة من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في لبنان، أجرت مجموعة مناقشات التركيز HPG مناقشة مماثلة حول التحقق من الصحة مع أعضاء من المجتمع الإنساني، بتقديم النتائج الأولية لمجموعة من 12 موظفا من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. وقد أفادت ردود الفعل والمساهمات في التحليل من المائدة المستديرة هذه الدراسة.

١.٢ اللغة والمصطلحات

تكلم جميع الباحثين باستثناء فريقين باللغة العربية، وأجريت جميع المقابلات مع السوريين بلغتهم الأم.[10] كلمة الكرامة باللغة العربية هي الكرامة. لها دلالات مختلفة، مثل الشرف والفخر، وتستخدم في مجموعة كبيرة من السياقات الاجتماعية والثقافية والدينية والفلسفية والأدبية. منذ انتفاضة عام 2011، أصبحت محوراً للشعارات والسرد والأدب والأعمال الفنية السورية والخطابات السياسية والاجتماعي (منصور 2018). على هذا النحو، فإن فكرة الكرامة واسعة الانتشار ومتأصلة في الحياة اليومية للنازحين السوريين في لبنان.

أظهر السوريون الذين تمت مقابلتهم لهذا المشروع فهمًا واضحًا وفوريًا للكلمة من وجهة نظرهم. كان فريق البحث واثقا من ترجمة كلمة الكرامة لأنهم لم يصادفوا أية صعوبات في توصيل معنى أو مضمون المفهوم، وكانوا قادرين على القيام بذلك من دون تفسيرات إضافية أو إعادة صياغة. وعلى الرغم من الاختلافات في ظروف وأوضاع الذين جرت مقابلتهم، فقد استخدموا مصطلحات مماثلة بشكل ملحوظ لتفسير وشرح ووضع ما تعنيه كلمة الكرامة في سياقها الصحيح و لمَ هي مهمة بالنسبة لهم. لقد استخدمت عبارات عربية مختلفة لوصف الكرامة بما فيها (الاحترام)، (الحقوق)، (الشرف)، (العنفوان)، (الاستقلالية)، (الفخر)، (الاعتماد على النفس)، (تحقيق الذات)، و(قيمة الذات).

الخارطة ٢: التوزع الجغرافي للاجئين السوريين في لبنان ومراكز مجموعة السياسات الإنسانية

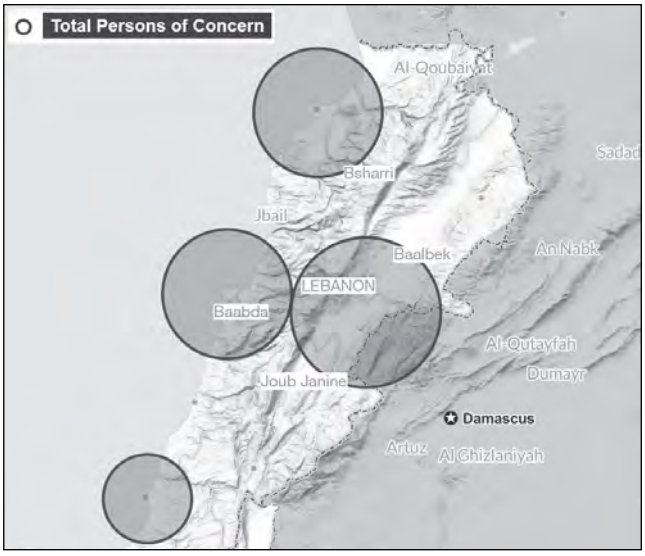

أخيرًا، يتجنب هذا التقرير مصطلحات مثل "اللاجئ" و "المستفيد" ما لم يكن استخدامها ضروريًا للتوضيح، حيث أن الأول مصطلح يشعر الكثير من السوريين في لبنان بعدم الارتياح تجاهه (رغم أن البعض منهم يتمنى أن يتم استخدامه أكثر) والثاني له دلالة سلبية. فكما يلاحظ جانمير ومراد (2018)، اللاجئ بالنسبة للسوريين، يشير إلى المعاناة والفقر والافتقار إلى الكرامة. كان كثير من السوريين الذين تمت مقابلتهم على دراية بالحساسيات والتوترات الكامنة في صبغة اللاجئ، حيث قال شاب سوري في بيروت:

> علينا أن نتحدث عن الإنسان السوري قبل أن نستخدم كلمة لاجئ ... عندما نقول لاجئ، فإننا نغفل قدرة الشخص السوري ... من ناحية أخرى، أخشى أننا قد نحرم اللاجئين [من] حقوقهم إذا لم نستخدم مصطلح اللاجئ.

المربع ٢: تقبل البحث

معظم الناس الذين تم الاتصال بهم لإجراء المقابلات رحبوا بالمشروع وأهدافه. كان جميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في المجال الإنساني تقريبًا متقبلين لضرورة التفكير في الكرامة ومعناها (معانيها) في القطاع الإنساني، وكانوا حريصين على إدخال وجهات نظر اللاجئين في برامجهم. كان رد فعل السوريين الذين تمت مقابلتهم أكثر تباينًا. فقد رحب كثيرون بهذه الفرصة للتعبير عن آرائهم بشكل علني حول موضوع وصفوه بأنه في أوانه، حاسم، حساس، "في صلب معاناة جميع السوريين "وموضوع" حرك جراحهم وأثار أحزانهم ". رفض حوالي اثنا عشر شخصا لمجموعة متنوعة من الأسباب، منها الخصوصية والخوف والتردد في الحديث عن موضوع حساس، وعدم الثقة بأن أي شيء قد يتغير، وتعب المقابلة وضيق الوقت. يعتمد الكثير من السوريين الذكور على الأجور اليومية، التي لا يستطيعون التخلي عنها، وبالتالي رفضوا. ورفض آخرون لأنهم شعروا "أنه لم يعد لدينا كرامة نتحدث عنها". إلا أنه بشكل عام، اعتبر السوريون النازحون أن البحث مهم وكانوا متحمسين لتبادل وجهات نظرهم عن الكرامة في سياق النزوح والاستجابة الإنسانية.

9 قادت سوا مجموعتي تحقق في سهل البقاع، وقاد المعهد الشامي في طرابلس مجموعتي تحقق في عكار. تألفت كل مجموعة من خمسة مشاركين في المتوسط، ما أدى إلى ما مجموعه 20 مشاركا.

10 قاد باحثان ناطقان باللغة الإنجليزية من مجموعة السياسة الدولية واحدة من مناقشات مجموعة التركيز في بيروت ومجموعة مقابلات في سهل البقاع مستخدمين مترجمين.

٢ الوضع الحالي للسوريين في لبنان

لم يكن تدفق السوريين إلى لبنان عام 2011 مفاجأة. فالبلدان يتشاركان تاريخا طويلا ومتشابكا، تفصل بينهما حدود تم رسمها بشكل تعسفي عام 1920 تحت الانتداب الفرنسي وما زالت قيد النقاش حتى اليوم (مجلس الأمن الدولي، 2006). وقد دفع التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي المشترك للبلدين والقرب الجغرافي والعلاقات الوثيقة، من خلال العلاقات التجارية والأسرية، العديد من السوريين إلى اللجوء إلى لبنان (Rabil، 2016). ومع بدء وصولهم بأعداد أكبر بعد عام 2012، كانت هناك حاجة إلى بدائل إضافية عن منازل الأقارب والأصدقاء والشركاء التجاريين لاستيعاب أعداد اللاجئين المتزايدة. سياسة الحكومة الصارمة بعدم إقامة مخيمات معناها كمية سكانية مبعثرة إلى حد كبير، حيث تعيش الغالبية العظمى منهم في المناطق الحضرية (سانيال ، 2017 ؛ فورد ولينتيلو ، 2018 ؛ حكومة لبنان والأمم المتحدة ، 2018).

٢.١ سياق النزوح في لبنان

منذ بدء النزاع في سوريا في عام 2011، حافظت الحكومة اللبنانية على سياسة "عدم إقامة مخيمات". فعلى الرغم من أن مخيمات اللاجئين غالبًا ما يُنظر إليها وتقام على أنها مؤقتة، فإن تجربة لبنان مع اللاجئين الفلسطينيين، الذين يعيشون في المخيمات منذ عام 1948، يقدم إطارا مرجعيا لهذا القرار (عرب وآخرون، 2015؛ سانيال، 2017). ومع إنها تتماشى مع سياسة مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بشأن بدائل المخيمات (2014)، إلا أنها عندما تترافق مع نقص المساكن الموجود أصلاً، جاءت النتيجة نسبة كبيرة من اللاجئين في المناطق الحضرية، حيث ارتفعت الإيجارات وأدت إلى اكتظاظ شديد (فورد ولانتيلو ، 2018). انتشرت المستوطنات غير الرسمية من مساكن خشبية مغطاة بالبلاستيك وملاجئ جماعية في المستودعات والمباني غير المكتملة. واحد من كل ثلاثة نازحين سوريين يعيش في ظروف غير ملائمة أو مكتظة (عرب وآخرون، 2015؛ حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018).

بعد السماح للسوريين بدخول البلاد لأكثر من ثلاث سنوات، شددت حكومة لبنان، في يناير 2015، من خلال مكتب الأمن العام، فرع وزارة الداخلية الذي ينظم الدخول والإقامة في البلاد، القيود المفروضة على حرية التنقل والحصول على العمل والوضع القانوني (منظمة العفو الدولية، 2015؛ جانمير، 2016؛ منصور، 2017؛ حرب وآخرون، 2018؛ لينتيلو وآخرون، 2018). حقوق اللاجئين غير معترف بها لأن لبنان لم يوقّع على اتفاقية اللاجئين لعام 1951 (انظر الإطار 3). افتقر ثلاثة أرباع السوريين إلى وضع إقامة شرعية في عام 2017، إما لأنهم لم يتمكنوا من الحصول عليه في البداية أو لأنهم لم يتمكنوا من تجديده بسبب البيروقراطية المعقدة والأوراق المانعة والرسوم العالية أو التطبيق المتضارب للسياسات (منظمة العفو الدولية، 2015 ؛ مفوضية اللاجئين وآخرون ، 2017 ؛ فورد ولينتيلو ، 2018 ؛ حكومة لبنان والأمم المتحدة ، 2018). في عام 2016، ذكرت منظمة رصد حقوق الإنسان أن ٪90 من السوريين الذين يعيشون في مستوطنات غير رسمية وملاجئ جماعية في عكار وطرابلس والبقاع يفتقرون إلى الوضع القانوني الصحيح.

كشف وصول الكثير من اللاجئين، الذي استمر حتى بعد القيود المفروضة في عام 2015، التحديات في لبنان وفاقمها، مثل ارتفاع معدلات البطالة ومحدودية تقديم الخدمات الأساسية(رابيل، 2016؛سافيدرا، 2016 حرب وآخرون، 2018). في العام الماضي، أصبح القادة والسياسيون اللبنانيون أكثر صراحة في الضغط من أجل عودة السوريين إلى ديارهم. هناك حظر تجول ضد اللاجئين في 400 من أصل 1100 بلدة أو منطقة في البلاد، وتم طرد سوريين في محاولات لإبعادهم، حتى لو خسر المالكون المال مع بقاء الشقق فارغة (حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018: 166؛ منظمة رصد حقوق الإنسان، 2018 ب).

٢.٢ الاستجابة الإنسانية في لبنان

مرت الاستجابة الإنسانية لتدفق السوريين إلى لبنان بسياقات متكررة عديدة منذ عام 2011. كانت معظم الإستجابات في البداية ظرفية وقائمة على تضامن المجتمعات المحلية التلقائي، وعلى حفنة من المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية العاملة أصلا في البلاد، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والسلطات التنفيذية في البلديات. أيا يكن التنسيق المتوفر، فقد كان يتم من خلال الهيئة العليا للإغاثة الحكومية، تساعدها المفوضية. في عام 2012 ، عززت الأمم المتحدة جهودها الإنسانية من خلال خطة الاستجابة الإقليمية.

تطورت خطة الاستجابة الإقليمية إلى خطة الاستجابة الإقليمية والصمود للاجئين في عام 2015، والتي تشرف عليها على المستوى الإقليمي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتنسّق على المستوى القطري من قبل الحكومات الوطنية (Rabil ، 2016). تعمل

المربع ٣: لبنان وحقوق اللاجئين

كان لبنان عضوا في اللجان التي أرست الأساس لكل من المنظمة الدولية للاجئين وخليفتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك، لم يصدق على اتفاقية اللاجئين لعام 1951، التي ساعدت جزئياً في صياغتها، أو على بروتوكول عام 1967 المتعلق بوضع اللاجئين. ينبع موقف لبنان من اعتراضه على توطين اللاجئين الدائم على أراضيه، خاصة وأن اتفاقية عام 1951 لا توفر حلاً للوضع الفلسطيني، فضلاً عن اعتقاده بأن التصديق ليس ضروريًا حيث يتم تطبيق العديد من الأحكام طواعية (جانمير, 2017 سانيال، 2017).

تحظر مقدمة الدستور اللبناني التوطين الدائم للأجانب على أراضيه. فوفقًا لخطة لبنان للاستجابة للأزمة - 2015 2016، "تشدد حكومة لبنان من جديد في جميع المناسبات على موقفها القديم الذي يؤكد من جديد على أن لبنان ليس بلد لجوء ولا الوجهة النهائية للاجئين، ناهيك عن بلد إعادة توطين "(حكومة لبنان والأمم المتحدة ، 2014). لم يظهر هذا البيان في خطط لبنان اللاحقة للاستجابة للأزمة (انظر حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2015 ؛2018).

الخطط القطرية ضمن خطة الاستجابة الإقليمية والصمود للاجئين، بما فيها خطة لبنان للاستجابة للأزمة، جنبا إلى جنب مع مقاربة "كل سوريا"، التي تم تطبيقها في عام 2014، والتي تشمل عمليات داخل سوريا وعمليات عبر الحدود من تركيا والأردن، ولكن ليس العراق أو لبنان. حقق هذا النهج نجاحًا متباينًا في الجمع بين عدة مراكز تشغيلية وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية (هوي، 2016)

كثيرا ما يتم استحضار الكرامة في خطة الاستجابة الإقليمية. إذ ترتكز الاستراتيجية الشاملة للخطة على الاحتياجات التي تعترف بالعلاقة المتبادلة والتأثير المفيد للأنشطة المضطلَع عليها في مختلف القطاعات على حماية الفرد وكرامته. تستخدم العبارة في قطاعات متعددة، بما في ذلك المساعدات النقدية (الموصوفة بأنها "توفر المزيد من الخيارات والكرامة للمستفيدين مع توفير فوائد كبيرة للاقتصاد اللبناني") ؛ والحماية ، التي تهدف إلى الحصول على الاحترام الكامل لحقوق ورفاهية وكرامة الأفراد المعنيين وفقا للقانون الوطني والدولي ، بغض النظر عن العمر أو الجنس أو الخلفية الاجتماعية أو العرقية أو الوطنية أو الدينية أو أي خلفية أخرى '؛ والمأوى ، حيث الهدف هو "ضمان كرامة وخصوصية النازحين" ؛ والوصول الآمن إلى المياه ومرافق الصرف الصحي والنظافة للنساء والفتيات المراهقات، التي تعتبر ضرورية "للحفاظ على الكرامة" (حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018: 5، 8، 135، 151، 187). ومع ذلك، تشير هذه الدراسة إلى أن الكرامة للسوريين في لبنان موجودة في الحقوق والاحترام والاستقلال- جميعها موجودة بشكل مستقل عن الاستجابة الإنسانية، ولكن لا يزال من الممكن للاستجابة الإنسانية تعزيزها أو تقويضها. وبالتالي، في حين أقرّ الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، سواء من النازحين أو العاملين في المجال الإنساني على السواء، بجهود الشركاء في المجال الإنساني في لبنان، إلا أن الاستجابة ككل يمكن ألا تكون قادرة على الحفاظ بشكل كامل على كرامة السوريين في لبنان. ومع ذلك، فإن طبيعة النزوح التي يغلب عليها الطابع الحضري في لبنان قد جعلت من الصعب على المنظمات التعرف على اللاجئين وتحديد أماكنهم ومساعدتهم، لا سيما أن العديد منهم يفتقرون إلى الخبرة في المناطق الحضرية (حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018). وفي الوقت نفسه، فإن رفض الحكومة تشجيع التدابير التي تبدو وكأنها تجعل حق اللاجئين دائماً يعني أن منظمات الإغاثة تكافح من أجل تطبيق تدابير مستدامة، بما في ذلك البنية التحتية والخدمات الأساسية.

٣ الكرامة: آراء النازحين السوريين في لبنان

عندما سئلوا عما تعنيه الكرامة لهم، أجاب العديد من السوريين الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة، "الكرامة هي كل شيء". وكما قالت امرأة شابة آتية من منطقة حضرية في سوريا: 'الكرامة مرادفة للقيمة الإنسانية وجزء ملازم لها. إنها المساواة في معاملة الناس تحت عنوان الإنسانية، وتقدير جميع البشر واحترام ومراعاة الآراء بغض النظر عن الوضع أو العمل أو الطبقة أو الثقافة أو القمع ". ومع ذلك، فقد عبّر الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات باستمرار عن فكرتهم في الكرامة من خلال إشارات إلى غيابها في وضعهم الحالي، مؤكدين على إن انعدام الحقوق والعدالة والإهانة المستمرة والاستغلال والتمييز هي ما يحدد حياتهم في لبنان ويشوه علاقتهم بالمجتمع المضيف (انظر أيضًا منصور، 2018). وتشمل الجوانب الرئيسية الأخرى للكرامة ضمان مستقبل لأطفالهم من خلال التعليم، وتوفير ظروف العمل والمعيشة المناسبة لأنفسهم ولأسرهم. وعند سؤالهم عن العودة إلى سوريا، تحدث الكثيرون عن رغبتهم في العودة إلى ديارهم والعيش "بكرامة"، ولكن فقط إذا كانت الظروف مناسبة - الأمن بشكل خاص – موجودة.[11]

فصَّل السوريون الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة فكرة الكرامة حول ثلاثة مواضيع رئيسية: الحقوق والاحترام والاستقلالية من خلال الاعتماد على الذات. برزت هذه المواضيع باستمرار في قصص الأشخاص الذين تمت مقابلتهم وكانت مترابطة بشكل متكرر: إن تحقيق التمكين الاقتصادي مشروط بالحق في العمل؛ يتبعه الشعور بعدم الاحترام بسبب عدم التمتع بالحقوق الأساسية وعدم القدرة على تحقيق تطلعات الفرد الشخصية؛ والافتقار للطعن بالانتهاكات هي انتهاكات لحقوق الإنسان. تمثلت هذه التصورات أيضًا في التفاعلات اليومية الرئيسية - مع الحكومة والمجتمعات المضيفة والأسر والجيران. أوضح الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات بشكل منتظم فكرتهم عن المذلة في النزوح من حيث مواجهاتهم مع قوات الأمن العام والأمن الداخلي، والقوالب النمطية السلبية التي يلمسونها من المجتمع اللبناني وأعمال عدم الاحترام والاعتداء اللفظي والجسدي التي عانوها من السلطات، والمجتمع المحلي والجيران وأصحاب العمل وأصحاب المتاجر المحلية. فقط ربع السوريين الذين تمت مقابلتهم فرادى ذكروا وكالات الإعانة - إيجابًا أو سلبًا - ردًا على الأسئلة العامة حول الكرامة.

تُظهر كلمة سحابة (انظر الشكل 1) أكثر الكلمات شيوعًا التي استخدمها الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في الإجابة على الأسئلة الثلاثة "ماذا تعني لك الكرامة؟"، و "ما هي المتطلبات اللازمة لحياة كريمة؟" و "متى شعرت أكثر بالكرامة أو بالمهانة؟

بشكل عام، كانت الكرامة فكرة منفصلة عن الدين وتركز على الفرد. لم يذكر أي شخص تقريبًا الدين عند وصف الكرامة أو الحياة الكريمة، على الرغم من أن العديد منهم أكدوا على أهمية احترام الثقافة والتقاليد، التي تشكلت بالطبع وفق الدين، ولكن لم يحددها بأي حال من الأحوال، من بين عوامل أخرى. أشار البعض إلى كرامة المجتمع السوري الأكبر والشعور الجماعي بالكرامة عند وصف مشاعرهم بالإهانة، كما فعلت امرأة شابة تصف نزوحها في سهل البقاع: لم أشعر أن كرامتي الشخصية مهانة وحسب, بل كرامة جميع السوريين". كذلك أشار شاب خريج طب في جبل لبنان إلى الكرامة الجماعية على أنها "فرد واحد في مجموعة أكبر". لن تكون كرامتي مصانة عندما يحدث أي شيء لأحد أعضاء المجموعة ... أشعر بالمذلة عندما يتعرض أي شخص يعيش في بلدة أو مدينة مختلفة للإهانة ". تحدث آخرون عن الكرامة الجماعية من خلال الرجوع إلى الصور النمطية. كما قالت موظفة في العمل الإنساني في الخمسينيات من عمرها: 'عندما يخبرني أي سائق سيارة أجرة أنني لا أبدو كسورية، أشعر بالإهانة. لماذا لديهم صورة نمطية عن السوريين؟ ... إن إعطاء صور نمطية عن السوريين بأننا جميعًا متخلفون ولدينا نفس قواعد اللباس، مهين."

ومع ذلك، فهِمَ غالبية من أجريت معهم المقابلات، الكرامة بطريقة فردية، مؤكدين على مركزية احترام الشخص وعلى حقوقهم الأساسية، بينما في الوقت عينه يدركون القيمة الاجتماعية لاحترام الشخص لذاته. إن سكنهم في بلد ألغى تدريجياً حقهم في الإقامة وقيَّد قدرتهم على العمل، جعل السوريين في لبنان يشعرون أنهم يفتقرون إلى الحماية وحق الشكوى، لكنهم ما زالوا يربطون الكرامة بالقدرة على صنع حياتهم الخاصة ومستقبلهم، وتحدث العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بلهفة عن المساهمة المحتملة التي يمكن أن يقدموها للمجتمعات والبلد المضيفين، وللاستجابة الإنسانية كذلك.

٣.١ الكرامة كحقوق

ربط الذين أجريت معهم المقابلات بمختلف أعمارهم وجنسهم بشكل ثابت بين الكرامة والحقوق. ذكرت امرأة تبلغ من العمر 26 عامًا في سهل البقاع: 'عندما يتعلق الأمر بالكرامة، فالأمر بمجمله يرتبط بالحقوق". وصف كثيرون كيف كان الافتقار إلى الوضع القانوني في لبنان هو السبب الرئيسي لعدم تمكنهم من عيش حياة كريمة في النزوح. إحدى نتائج سياسات الحكومة الصارمة أكثر فأكثر وتطبيقها التعسفي، هو أن معظم السوريين ليس لديهم الآن خيار آخر سوى أن يعيشوا في البلاد بشكل غير شرعي. زعموا أن حياة كريمة مستحيلة، إذا كانت حقوقهم الأساسية تعتمد على امتلاكهم "الأوراق"، وبالتالي يتم حرمانهم منها لأنهم ليسوا مواطنين، أو حتى لاجئين معترف بهم. ادعى عامل بناء يبلغ من العمر 38 عامًا في برالياس أن الحقوق المتساوية "ضرورية لحياة كريمة"؛ وزعم كثيرون أنهم "مواطنون من الدرجة الثانية بحكم الأمر الواقع" وشعروا بالمذلة الشديدة بسبب ذلك. بالفعل، صرح العديد ممن أجريت معهم مقابلات أن كرامتهم لن تكون محمية إلا عندما يعتبرون متساوين مع المواطنين المحليين.

تنشأ مجموعة من التداعيات السلبية العميقة نتيجة لافتقار السوريين للوضع القانوني: التعرض لسوء المعاملة من قِبل مكتب الأمن العام وقوى الأمن الداخلي, استغلال أصحاب العمل ومضايقة المواطنين اللبنانيين. ملأت قصص سوء المعاملة العديد من المقابلات، مؤكدة أن عدم حق الشكوى أو وجود جهاز دولة لدعمهم يؤثر على كرامتهم. صرح شاب في طرابلس:

11 .HPG سيتناول موجز سياسة مرتقب لمجموعة السياسة الإنسانية مسألة العودة بالاعتماد على البحث الميداني في بنغلاديش ولبنان ل

الشكل ١: كلمة سحابة

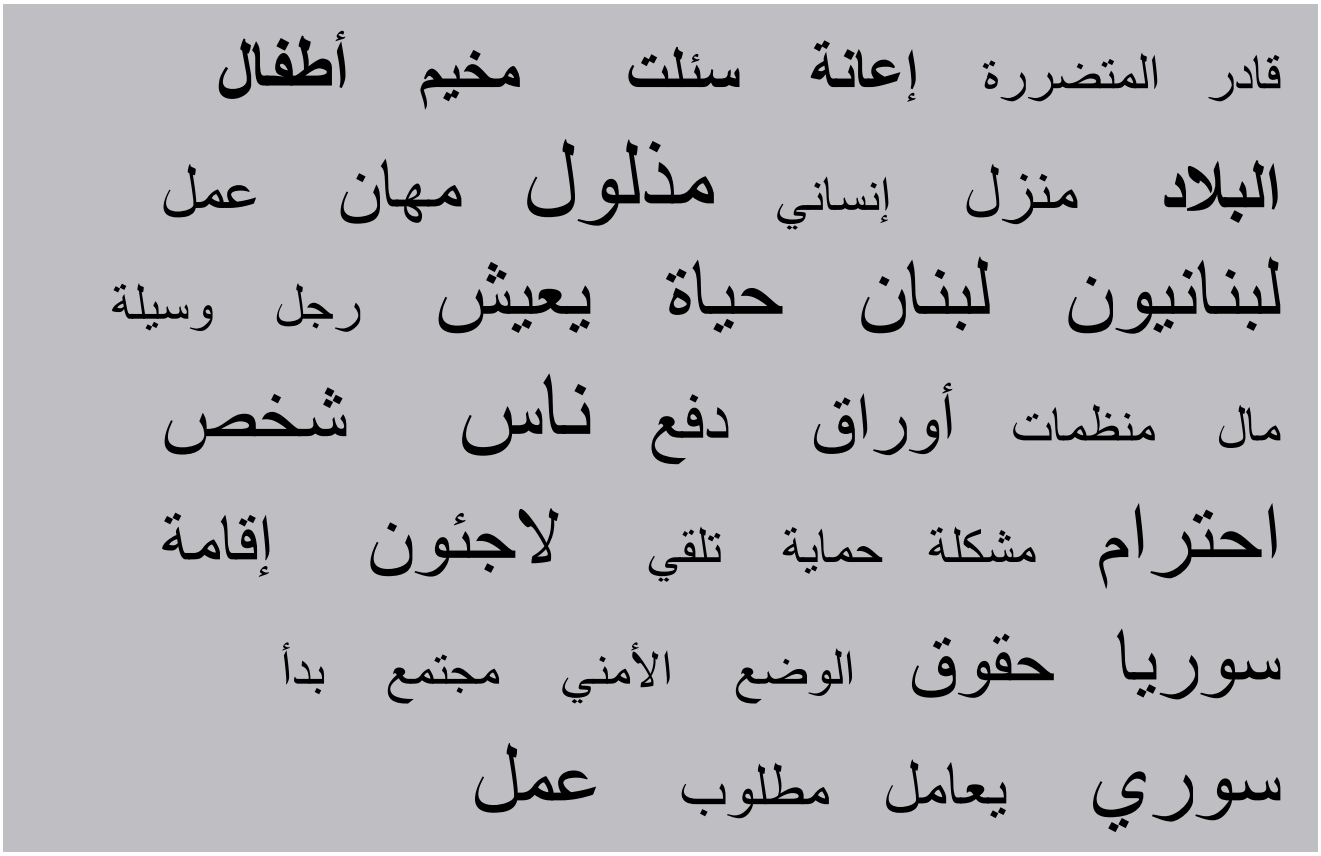

"إذا أردت مقاضاة شخص ما لارتكابه جريمة، السؤال الأول الذي ستطرحه عليك الشرطة، "هل لديك أوراق؟" في حين ادعى أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات، ويبلغ من العمر 41 عامًا من بر إلياس، أن "الكرامة هي القدرة على الرد والتكلم من دون خوف عندما يكون هناك إساءة"، فقد لجأ الكثيرون إلى التزام الصمت بسبب افتقارهم إلى الحقوق. قال رجل حاصل على شهادة جامعية في الجيوفيزياء، ويعمل الآن أمين صندوق في بيروت: "نحن لا نرد على الإهانات ليس لأننا لا نمتلك كرامة، بل لأننا لا نملك القوة أو السلطة للرد".

كثيراً ما يتعامل السوريون مع قوات الأمن اللبنانية وغالباً ما يتعرضون للإساءة منهم (منظمة رصد حقوق الإنسان، 2018 ب). فهم ملزمون بالذهاب إلى مكتب الأمن العام لتجديد إقامتهم القانونية وعليهم المرور دائما عبر نقاط التفتيش المنتشرة في لبنان تحت إشراف قوى الأمن الداخلي أو الجيش اللبناني. قال رجل يبلغ من العمر 37 عامًا: "ذهبت مرة أخرى لمحاولة تسوية أوراقي, من أجل تجديد أوراق الإقامة لدى الأمن العام. عندما نظر الجندي إلى بطاقة هويتي المنتهية الصلاحية، قام بضربي ببساطة. هذا إنتهاك لكرامتي". رجل يبلغ من العمر 54 عاماً في الشمال ادعى أن السوريين الذين ليس لديهم تصاريح إقامة قانونية معرضون لخطر الاعتقال عند نقاط التفتيش الأمنية والإهانة اللفظية ويبلغون بعدم المرور عند نقطة التفتيش مرة أخرى دون أوراق. هذه المضايقات، إلى جانب حظر التجول المفروض في عشرات البلديات، يقيد بشدة حرية حركة السوريين. فقد قالت امرأة في طرابلس للباحثين: "لا نخرج أنا وعائلتي فعليا من المنزل. نخرج فقط للحصول على الأساسيات والمواد الغذائية والمؤونة. لا نتحدث مع أحد ولا نذهب أبداً لزيارة الناس". انعدام حرية التنقل والخوف من نقاط التفتيش وُثقت توثيقا جيدًا (أندرس- فيناس وآخرون ;2015 هوي، 2016، المجلس النروجي للاجئين، 2016، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وآخرون، 2017، حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018).

هذه المعاملة المسيئة على يد الدولة تشجع بدورها السلوك المسيء من قبل الآخرين. قال أحد الشباب إن "الناس كانوا لطفاء في البداية، لكن الحكومة لم تكن كذلك، وقد غيرت الشرطة كيفية تعامل الناس مع السوريين في هذا البلد". فالسوريون ضعفاء أمام أصحاب العقارات ومديري المعسكرات (شاويش)، الذين يمارسون سلطتهم في كثير من الأحيان بشكل غير صحيح واستغلالي. روى رجل يبلغ من العمر 55 عامًا يعيش في مستوطنة غير رسمية هذه القصة:

> النزاع الآخر الذي كان يذلنا هو عندما يقطع مالك أرض المخيم الكهرباء، وهو يعمل أيضا حارس أمن، ويجمع رسوماً منا مقابل الكهرباء عن كل كيلووات يتجاوز سعره العادي. هذا الرجل يستفيد من دموعنا ويهدد بطردنا، وعلينا أن نتحمل الأمر للبقاء على أرضه.

في حين يتعامل بعض السوريين مباشرة مع المالكين، مثل هذا الرجل، فإن معظمهم يتعاملون مع ممثل عن المالك، وهو الشاويش، الذي عادةً ما يكون ذكرا، وغالباً ما يكون أول الواصلين أو شخص عمل في لبنان سابقاً وربما يكون له صلات بمالك الأرض (الموئل- الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، 2014 ؛ سانيال ، 2017).

أخيرا، برزت أهمية الحق في التعليم والرعاية الصحية بوضوح في إجابات الذين تمت مقابلتهم. فقد صوّر معظمهم التعليم كحق لأطفالهم وكوسيلة لبناء مستقبل أفضل. على الرغم من بعض التحسينات والجهود التي بذلتها الحكومة لتسجيل المزيد من الأطفال في المدارس، في عام 2017، تراوحت معدلات التحاق الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و 14 عامًا بين 59 % (البقاع) إلى 78% .(2017: 33 مفوضية شؤون اللاجئين وآخرين) (جبل لبنان) 14% والنسبة الأعلى لإتمام المرحلة الابتدائية كانت (عكار) يذهب معظم الأطفال السوريين الملتحقين بالمدرسة خلال

الدوام الثاني فقط في فترة بعد الظهر, عندما يكون المعلمون متعبين في أكثر الأحيان والصفوف مكتظة (كارلبير 2018). ربطت امرأة تبلغ من العمر 28 عامًا في وادي البقاع خسارة الحق في التعليم هذه بانتهاك كرامة الأطفال السوريين و "تدمير جيل كامل من الناحية التعليمية".

شعر السوريون الذين تمت مقابلتهم لهذه الدراسة، وخاصة كبار السن وأولياء الأمور، أن ضعف الوصول إلى الخدمات الصحية الملائمة يعتدي بشدة على كرامتهم وحقوقهم الأساسية. أعرب رجل يبلغ من العمر 56 عامًا عن مخاوف الكثيرين:

> ذات مرة كان هناك شخص في المخيم مريضاً وانتهى به المطاف بالوفاة. أخذناه إلى المستشفى، لكنه لم يكن لديه أوراق صالحة أو أي شيء، ولم يكن لديه نقود. رفضوا إدخاله وعلاجه. لقد مارسوا التمييز ضده لكونه سوريًا. حتى لو كنت سوريًا، فأنا أريد المطالبة بحقوقي، تمامًا مثل أي شخص آخر

وفقًا لتقييم عن الضعف حديث العهد، كان 89% من أسر اللاجئين التي تحتاج إلى رعاية صحية أولية قادرين على الحصول عليها في عام 2017 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وآخرون، 2017: 36). ومع ذلك، شعر الكثير من السوريين الذين تمت مقابلتهم أن تكلفة الرعاية الصحية باهظة. في رأيهم، الرعاية الصحية، مثل التعليم، حق يجب أن يكون مجانيًا ومتاحًا للجميع، كما كان في سوريا، بصرف النظر عن الجنسية أو الظروف، على الرغم من أن هذه الخدمات في لبنان مخصخصة إلى حد كبير وليست مجانية حتى للمواطنين اللبنانيين.

٣.٢ الكرامة كاحترام

الاحترام هو الاعتبار الثاني الحاسم للكرامة بالنسبة للسوريين الذين أجريت معهم المقابلات. صرحت امرأة من مجموعة نقاشات مركزة في برالياس: "كرامتي هي الاحترام ... من أجل حياة كريمة، أريد الاحترام فقط، بدلا عن أي كماليات في الحياة". وبالمثل، قال رجل في بر إلياس: "كرامتي تأتي من احترام الآخرين وتقديرهم لي. كنت أمتلك مكاتب وأعتبر قادرا في عيون الناس في سوريا، وحتى أثناء الحرب كان لا يزال لدي كرامتي هناك. لم أر أي خسارة لكرامتي حتى غادرت سوريا". لذلك فإن مفهوم الكرامة على أنها الاحترام ترتبط بتفاعل رئيسي آخر في حياة السوريين اليومية في لبنان: التفاعل مع المجتمعات المضيفة. فهذه العلاقة تدهورت: من علاقة ترحيب وتضامن في البداية، أصبحت علاقة عدم ثقة واستياء وحتى عنصرية صريحة مع تعمق التعب من النزوح المطول للسوريين. ذكر العديد من السوريين أن التصورات والقوالب النمطية الطبيعية عن السوريين أنهم متخلفين أو قذرين أو مبتذلين أو كائنات دنيا أو حيوانات.

ظهرت أمثلة على الإذلال والتمييز والعزلة من المجتمع اللبناني في أكثر من نصف المقابلات. كما زعم المشاركون في إحدى مجموعات النقاشات المركزة في طرابلس: "لا توجد كرامة في النزوح ... هنا دائمًا إذلال" روت شابة في سهل البقاع عدة قصص عن الإذلال، بما في ذلك أنها تعرضت للصراخ من قبل أحد المالكين لأنها كانت تقطف زهور الياسمين:

> خرج المالك وبدأ يصرخ في وجهي، وأخبرني "أنتم السوريون مبتذلون". لقد صدمت وحاولت الاعتذار لكنه استمر في الصراخ، عندها بدأت أبكي وغادرت. هناك منظور عام في المجتمع اللبناني بأن جميع السوريين متماثلون. أنا لا أقول أن كل السوريين جيدون، بالطبع هناك من يسيئون التصرف ولكن هذا مثل أي مجتمع آخر حيث تجد الطيب والسيئ على حد سواء.

كما ذكر سابقا، أوضح السوريون الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة كيف تعلموا قبول هذه الإهانات دون احتجاج خشية التعرض لمزيد من التخويف أو إبلاغ المسؤولين الحكوميين.

على الرغم من أن قضية المضايقة حساسة وفي كثير من الأحيان لا يتم الكشف عنها، تحدثت العديد من النساء عن الإهانة التي شعرن بها عندما ينظر إليهن أو يتم وضعهن في صورة نمطية على أنهن "رخيصات". في مجموعة نقاشات مركزة من 6 نساء لاجئات في بيروت، قالت أربع نساء إنهن تعرضن للهجوم في الأماكن العامة "لأننا سوريات". وصفت إحداهن الموقف التالي:

> قال لي سائق عربة النقل العامة " السوريات رخيصات جداً، كم تطلبين؟" وبدأ بلمسي. كنت خائفة للغاية، لكنني تمكنت من ضربه بحذائي وقفزت. أكثر ما يؤلمني هو ما قاله عن النساء السوريات. هذه الصور النمطية تؤلمني كثيراً. الناس يحكمون عليّ بالسوء لأنني سورية.

وبالمثل، قالت امرأة في سهل البقاع: "الأشياء التي نسمعها كثيرًا كمواطنين سوريين ومهينة للغاية بالنسبة لنا هي 'متى ستعودون إلى سوريا؟ لماذا أتيتم إلى لبنان؟ أنتم رخيصون. سوف تتزوجن مقابل 100 دولار أمريكي. لقد أخذتن أزواجنا'". قالت العديد من النساء إنهن لا يغادرن بيوتهن لتجنب حوادث مماثلة. تحدثت إحدى النساء عن إخراج ابنتها من المدرسة هرباً من الإذلال والمضايقة في الشارع.

بالنسبة للعديد من المجيبين، كانت معاملتهم في لبنان أقرب لمعاملة الحيوانات (الكلاب والأبقار والأغنام) منها لأخوة من البشر. في إحدى مجموعات النقاشات المركزة، قدم رجل هذا المثال: "منذ فترة قصيرة، كان هناك احتجاج على حقوق الحيوان في بيروت. لكن بالنسبة للسوريين الذين تم انتهاكهم لسنوات، لا أحد يفعل أي شيء، وهم بشر! أين الكرامة في ذلك؟"

أخبرنا رجل يبلغ من العمر 39 عامًا في مستوطنة غير رسمية في سهل البقاع:

> صديقي يعمل عند رجل لبناني اشترى كلبة. ما جعل صديقي يتنبه عندما أدرك أن الكلبة لديها جواز سفر، وأن لديها قطعة معدنية في طوقها في حال ضاعت. كرامة الكلب محفوظة. إنهم يحرصون على الكلاب هنا، لكنهم لا يأبهون بالسوريين.

٣.٣ الكرامة كاستقلالية

أخيرًا، اعتبر الكثير ممن أجريت معهم مقابلات، الكرامة على أنها استقلالية أو تمكين شخصي واقتصادي: القدرة على اختيار وتقرير مجرى حياتهم، وإمكانية تحقيق الذات وفرصة إعالة أنفسهم وأسرهم. غالبًا ما ربط الذين أجريت معهم المقابلات كرامتهم بالقدرة على تحقيق إمكانات مؤهلاتهم العلمية ومهاراتهم وخبراتهم، ومع ذلك فإن الإطار القانوني في لبنان يخلق وضعا توظيفيا لا يحتمل لمعظم السوريين. ما يقرب من ثلاثة أرباع السوريين من عمر 15 سنة وما فوق يفتقرون إلى الإقامة القانونية[12] ؛ في عام 2013، كان أكثر من 90 ٪ يعملون بدون عقود عمل وأكثر من

12 الأطفال تحت سن الخامسة عشر مشمولين بوضع إقامة أهلهم.

نصفهم يعملون على أساس موسمي أو أسبوعي أو حتى يومي (مصري وسرور، 2014، المفوضية وآخرون، 2017). أقل من 1 ٪ من السكان السوريين في سن العمل لديهم تصاريح عمل (ياسين، 2018). أصدر مكتب الأمن العام قانونا يسمح للأطفال السوريين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 18 عامًا بعد دخولهم إلى لبنان والذين يفتقرون إلى وثائق الهوية بالحصول على تصاريح إقامة مؤقتة، مما يسمح لهم بمزيد من حرية التنقل والالتحاق بالمدرسة والحصول على الرعاية الصحية (مرصد حقوق الإنسان، 2018 أ).

كان الذين تمت مقابلاتهم تواقين، ليس فقط لتحسين وضعهم، ولكن للمساهمة أيضاً في المجتمعات المضيفة لهم. إنهم غير قادرين على القيام بذلك لأن السوريين مقيدون بالعمل في الزراعة والبناء وخدمات التنظيف - جميع القطاعات التي لا تجتذب العمال اللبنانيين، وبالتالي تعتبرها وزارة العمل مستثناة من القيود العامة المفروضة على حق الأجانب في العمل في لبنان، وفي حالة القطاعين الأولين، حيث كان السوريون يعملون إلى حد كبير في لبنان قبل عام 2011. علاوة على ذلك، يتطلب نظام الكفالة أن يكون لدى السوريين كفيل لبناني، عادة صاحب العمل الذي عليهم أن يدفعوا له للحصول على تصريح إقامة. في العمل، يتعرض السوريون للمضايقات والاستغلال والاعتداء، من ساعات طويلة (أو لا) وأجر منخفض إلى معاملة متعسفة. (إريغي وغرييس، ٢٠١٦ ؛ مرصد حقوق الإنسان، ٢٠١٧ ؛ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وآخرون، ٢٠١٧ ؛ حرب وآخرون، ٢٠١٨). وكما صرح عجوز في برالياس: "في العمل، هناك العديد من الأوضاع التي يستغلونها، حيث يكون الاتفاق في البداية على مبلغ محدد وفي النهاية لا نحصل إلا على النصف". ادعت سيدة في بيروت:

> جميع الوظائف التي عملت فيها كانت استغلالية للغاية. جميع أرباب العمل كانوا إما زير نساء، أو مخادعين، أو أرادوا دفع أجر أقل بكثير، على الرغم من أنهم يجعلوني أعمل أكثر من ضعف أي لبناني. في بعض الأحيان يجبرونني على فعل أشياء لم يكن من المفترض أن أقوم بها. إنهم يستغلونك لأنك سوري، وهم يعرفون أنك بحاجة إلى العمل.

وجد اللاجئون المتعلمون الذين هم في سن العمل أن عدم قدرتهم على العمل في وظائف تتناسب مع مؤهلاتهم أمراً مهيناً بشكل خاص. عندما قدم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتييريس ، الذي كان آنذاك المفوض السامي ،تقريره لمجلس الأمن في عام 2015 ، شدد على أن "سوريا تعاني من هجرة عقول هائلة ؛ 86 في المائة [من 1200 من المجيبين على المسح] حصلوا على تعليم ثانوي. نصف الطلاب تقريباً كانوا ملتحقين بالجامعة (مجلس الأمن الدولي، 2015). في الواقع، من بين 59 سوريًا تمت مقابلتهم على انفراد لهذا المشروع، أكمل 39٪ منهم التعليم الثانوي و27٪ حصلوا على شهادة جامعية واحدة على الأقل.

وصفت امرأة تبلغ من العمر 25 عامًا، وهي خريجة في العلوم الصيدلانية، الإهانة المتمثلة في الاضطرار إلى التسجيل كعامل زراعي: "عندما أذهب إلى مكتب الأمن العام لتجديد إقامتي، يتعين عليّ أن أكذب بشأن مهنتي الأصلية خشية أن أطرد. مرة كرر أحد الضباط السؤال، "قولي لي الحقيقة، ما هي وظيفتك الحقيقية؟" كنت حائرة بين مشاعر الخوف والإهانة لكرامتي ". أعرب العديد من الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات والممنوعون من العمل كمحامين أو مهندسين أو معلمين أو أطباء عن أسفهم لرؤية مهاراتهم تذهب سدى، خاصة في بلد يواجه تحديات كبيرة في تقديم الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم، وغالبًا بسبب نقص الموظفين المؤهلين (أندريس – فيناس وآخرون، ٢٠١٥ ؛ لو بورنيو وجاكوب ٢٠١٦ ؛ منصور، ٢٠١٧ ؛ كارلبير، ٢٠١٨ ؛ منصور ، 2017 ؛ كارلبير ، 2018). عبرت امرأة تعمل في منظمة إعانة في البقاع عن هذا الإحباط: "اللاجئ ليس مجرد شخص يحمل ممتلكات قليلة؛ بل نحمل أشياء أخرى كثيرة مثل المهارات والمعرفة والتاريخ". بالنسبة للسوريين، يعد العمل لدى منظمات الإعانة والتنمية إحدى الطرق لاستخدام مهاراتهم وقدرتهم. أصر الكثيرون على أنه "على وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الاستجابة السورية توظيف السوريين." على حد تعبير رجل في عرسال، عندما سئل عما ينبغي على منظمات الإغاثة أن تفعل لاحترام كرامته: "توظيف 50٪ على الأقل من السوريين و 50٪ من اللبنانيين. سيكون لدى السوريين نفس المؤهلات، وهم أكثر قدرة على فهم اللاجئين واحتياجاتهم لأنهم مروا بنفس الظروف".

على الرغم من إحباط البعض من الاضطرار إلى قبول وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم، إلا أن البعض الآخر على استعداد للقيام بأي عمل يمكنهم الحصول عليه إذا كان ذلك يعني أن يكون المرء أكثر اعتماداً على الذات، وبالتالي محترما. قال رجل في طرابلس: «الوضع الاقتصادي أيضا مهم للغاية للكرامة. أكره طلب الدعم من أصدقائي وعائلتي. الأمر له تأثير سلبي على كرامتي. أنا دائمًا أفضّل العمل فوق أي شيء آخر لحماية كرامتي». تحدث آخرون عن البقاء في الوظائف التي تعرضوا فيها لسوء المعاملة أو البصق أو الغش في الأجور لأنهم كانوا بحاجة إلى العمل.

٣.٤ الكرامة باعتبارها تقاطع الحقوق والاحترام والاستقلالية

في حين أن الكرامة صورت كحقوق واحترام واستقلالية، تتقاطع هذه الأفكار الثلاثة باستمرار. لا يشعر السوريون المشردون في لبنان بالاحترام لأنهم لا يتمتعون بحقوق، مثل الحق في العمل، ولا يمكن أن يكونوا مستقلين اقتصاديًا. مع عدم وجود حقوق ولا ملاذ في العدالة، يشعر الكثيرون بأنه "لا توجد كرامة هنا". يربط الحديث التالي، الذي روته امرأة تبلغ من العمر 28 عامًا تعيش في بيروت والتي لدى زوجها وابنتها البالغة من العمر تسع سنوات تصاريح إقامة سارية المفعول، المفاهيم الثلاثة للكرامة بأنها حقوق واحترام واستقلالية:

> أبسط شيء للحصول على حياة كريمة هو أنه يمكنك تجديد مستنداتك القانونية دون الحاجة إلى الانتظار لسنوات وبدون إعاقة الموظفين للعملية ومنعك من الحصول على مستنداتك ... لقد مررت بتجربة مروعة في تجديد إقامتي هنا. قضيت عامين ذهابًا وإيابًا بين الأمن العام والأمم المتحدة في محاولة لتجديد تصريحي القانوني، لكن لم يكن لديهم حل بالنسبة لي ... لقد تعرضت لمعاملة سيئة من ضباط كان لديهم طلبات فظيعة مني. كان هناك ضابط في الأمن العام أخبرني أنه سيصدر تصريح إقامتي إذا وافقت على النوم معه لليلة واحدة. لماذا؟ ماذا يظننا؟ ... اللبنانيون يتوجهون إلى سوريا ذهابا وإيابا دون الحاجة إلى أي وثيقة، وقد انتعش اقتصادهم بسبب السوريين هنا. فلماذا وصلوا إلى هذا المستوى المنخفض من التفاوض؟ كان يمكن أن يكون الأمر أسهل بالنسبة لي لو طلب المزيد من المال أو رشوة. إلى أي حد يعتبرنا قليلي القيمة وإلى أي حد يعتقد أنه يمكنه استغلالنا لطلب مثل هذا الشيء بوقاحة وبصراحة!
>
> في المرة الثانية كنت محظوظة جدًا عندما تعرفت على شخص ما عن طريق الصدفة ساعدني في تجديد تصريح إقامتي، بعد عامين ودون أن يطلب مني أي شيء. شرحت له ما حدث وما طُلب مني تقديمه للحصول على تصريح، وقلت له أنني لا أريد أن أفعل شيئًا كهذا. أخبرني أنه لا يريد أي شيء مني ... لقد طلب مني إرسال جميع أوراقي، وأرسل لي تصريح الإقامة القانونية إلى منزلي في

غضون يومين ... كان الأمر في الواقع سهلاً للغاية ومسألة يومين فقط. فلماذا كانوا استغلاليين وفظّين تجاهي؟ لن أنسى أبدًا كلمات ذلك الموظف الذي كان يتفاوض معي: 'لماذا تقلقين لهذا الحد؟ الأمر يستغرق ساعتين فقط في الفندق". تلك الكلمات لا تبرح ذاكرتي أبدا.

٤ الكرامة: آراء العاملين في المجال الإنساني في لبنان

لقد فكر معظم العاملين في المجال الإنساني الذين تمت مقابلتهم في هذا المشروع منذ فترة طويلة وبتمعن بمعنى الكرامة وكيف يمكن لعملهم أن يعززها على أفضل وجه في أوساط السوريين النازحين في لبنان. عندما سئلوا عما إذا كانوا يعرفون ما يعنيه السوريون بالكرامة، كان لدى الكثير منهم فكرة واضحة عن كيفية تصور النازحين السوريين لها. على الرغم من أن نوع المساعدات التي قدمتها منظمتهم ودورهم داخل المنظمة قد ميز بعض وجهات نظرهم حول الكرامة، إلا أن إجاباتهم على السؤال "ماذا تعني لك الكرامة"؟ تركزت حول الأفكار الرئيسية الثلاثة التي أثارها السوريون الذين تمت مقابلتهم: الحقوق والاحترام والاستقلالية. أي اختلافات كانت أكثر منها حول المنظور والتأطير والمصطلحات مما هي حول الجوهر. على سبيل المثال، تميل الجهات العاملة في المجال الإنساني إلى الحديث عن الحماية والسلامة عند مناقشة الحقوق، وعن الاختيار في حين شدد فيه السوريون في المقابلات على الاستقلالية. وقال عامل لبناني في منظمة غير حكومية دولية: "الكرامة هي القدرة على ممارسة حرية الاختيار، الحصول على الحقوق والعيش في أمان".

كما ظهر مبدأ "عدم الإضرار" بشكل بارز في المقابلات التي أجريت مع العاملين في المجال الإنساني في لبنان. ولتعزيز الكرامة، سعوا إلى عدم إلحاق أي ضرر "نفسيًا وماليًا وجسديًا وروحيًا"، وهو ما يعني لمعظمهم "تحديد الأمور غير القابلة للتفاوض" و "تمكين المستفيدين من اتخاذ القرارات والشعور بالتمكين". تبين هذه الأفكار كيف يفكر العاملون في المجال الإنساني بأنه ينبغي تعزيز الكرامة بطرق عملية، حتى عندما يدركون التحديات التي تواجههم عند القيام بذلك والسجل المختلط لمنظماتهم أو للاستجابة الإنسانية عمومًا في لبنان.

٤.١ الحقوق والحماية

تحدث العاملون في المجال الإنساني عن "الصلة الأساسية بين الكرامة ومستويات المعيشة" ورأوا أن عملهم وصلته بالكرامة يكون بتلبية الاحتياجات الأساسية للسوريين، بما يتماشى مع المبدأ الأساسي الأول لميثاق سفير: "إن المتضررين من الكوارث أو النزاع لديهم الحق في الحياة بكرامة، وبالتالي الحق في المساعدة" (مشروع Sphere ، 2011). يعتقد العاملون في المجال الإنساني بقوة أن الكرامة "حق إنساني". لاحظ الكثيرون أن "مساواة تقديم الخدمة بالكرامة ليست كافية". الكرامة تعني عبر مختلف المنظمات والأدوار "إعطاء الناس إمكانية التمتع بحقوقهم"، ورأى الذين أجريت معهم المقابلات أن دورهم هو "تسهيل وصول المستفيدين إلى [تلك] الحقوق". وربط العديد منهم الكرامة بـ "تعزيز الوصول إلى الخدمات والحقوق"، حيث كانت القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية جزءًا لا يتجزأ من النهج القائم على الحقوق في الاستجابة الإنسانية. إذا كانت الكرامة تحترم الحقوق الأساسية، فهي تشمل جميع الحقوق - "الاحتياجات المادية والطعام والمأوى والحياة والعمل والتعليم والرعاية الصحية". أكد أحد كبار العاملين في المجال الإنساني: إن نقطة الانطلاق للكرامة هي تطبيق الحقوق. وهذا يعني الطيف بأكمله، من الاحتياجات الأساسية مثل الطعام والماء إلى حرية التعبير. يعتقد بعض العاملين في المجال الإنساني أن الكرامة في النزوح ممكنة فقط إذا أتيحت للسوريين فرصة "العيش كما كان الحال قبل النزوح". وأكد أحد كبار العاملين في إحدى وكالات الأمم المتحدة أن "نقيض الكرامة هو البؤس" وأن الاستجابة الإنسانية يجب أن "تجنب الناس العيش في فقر ومذلة". ولاحظ "نظرًا لأننا نتعامل مع سكان يعانون من اضطرابات نفسية بسبب الوضع السلبي المستمر"، فإن "احترام الذات يتناقص نتيجة لذلك".

ذكر عدد قليل ممن تمت مقابلتهم صراحة أن الوضع القانوني في البلد المضيف "أساسي للحفاظ على الكرامة" وبرهنوا عن الوعي داخل القطاع بالقيود التي يفرضها الإطار القانوني الوطني على قدرة السوريين على عيش حياة كريمة أثناء النزوح. ردد العديد منهم عن كثب ما قاله السوريون الذين تمت مقابلتهم: "لا توجد كرامة دون حقوق متساوية". أخبرنا مؤسس إحدى المنظمات غير الحكومية: 'بالنسبة للعديد من النازحين السوريين، التحدي الأكبر، خاصة بعد عام 2015، هو عدم حيازتهم على أوراق أو وضع قانوني في لبنان. عندما لا يكون لديك وضع قانوني، تصبح ضعيفًا ويمكن احتجازك، توقيفك أو ترحيلك في أي وقت. يعيش النازحون السوريون في خوف دائم من المستقبل. تعتبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، على وجه الخصوص، أن الإقامة القانونية هي أولوية قصوى، من خلال كل من المقاربات التشاركية مع النازحين السوريين والمرافعة مع الأمن العام.

في الحديث عن الحقوق، رأى بعض العاملين في المجال الإنساني أن الدعوة مع الحكومة المضيفة ومجتمع المانحين إما مكملة أو متأصلة في دورهم. إلا أن معظمهم ركزوا في إجاباتهم على الكيفية التي يمكن أن يظل فيها عملهم ذا صلة قدر الإمكان باحتياجات السوريين في مجال الحماية، وشددوا على "نهج متمركز حول الناس والقائم على الحقوق" باعتباره محور استجابة إنسانية كريمة. وفقًا لما ذكره أحد العاملين في المجال الإنساني في بيروت، "إن فكرة الكرامة تتغلغل في جميع مستويات برامجنا من خلال أفكار إعادة الحق الذي فقدوه إلى اللاجئين بسبب عدم مواطنتهم والتعويض عن حماية حقوق الإنسان التي تمنحها لهم الجنسية بخلاف ذلك". وهكذا، في الممارسة العملية، وافق العديد من العاملين في المجال الإنساني في لبنان على أن الحفاظ على "كرامة السوريين" يعني "نهجًا مجتمعيًا يركز على الحماية" والذي تعني فيه الكرامة المشاركة، أو "دورًا نشطًا من قبل المستفيدين في صياغة البرمجة والمشاريع المنفذة في مجتمعاتهم".

٤.٢ الاحترام

تتوافق آراء العاملين في المجال الإنساني في لبنان مع آراء السوريين الذين تمت مقابلتهم في الاعتراف بالمعاملة المحترمة باعتبارها ضرورية لدعم الكرامة في النزوح. تحدث معظم الذين تمت مقابلتهم عن الكرامة كاحترام ومتساوية مع مبدأ الإنسانية الأساسي. كما أوضح أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية: "نحن نعطي الأولوية لعدم الإضرار بهم أو عدم احترامهم". عرّف الكثير ممن تمت مقابلتهم الكرامة بأنها

"الاعتراف بالإنسانية لدى كل فرد" و "احترام احتياجاتهم بطريقة محترمة". استخدم البعض تشبيهات مماثلة لتلك المستخدمة من قبل السوريين الذين تمت مقابلتهم: "إنهم يريدون أن يشعروا أنهم بشر، ولا يعاملون معاملة الحيوانات". وعلى حد تعبير عامل آخر من المنظمات غير الحكومية الدولية: "يتعين علينا معاملة اللاجئين مثل بشر بالغين ومسؤولين والتوقف عن رؤيتهم كلاجئين فقط - معاملتهم مثل أي شخص آخر في الجوانب الإيجابية والسلبية على حد سواء".

كانت القدرة على "الاعتراف بالفرد ومعاملته على هذا النحو" وكذلك "فهم السياق الاجتماعي والثقافي واحترام خصائصه" هي الطريقة التي سعى من خلالها العاملون في المجال الإنساني لتعزيز الكرامة في الممارسة العملية. شدد العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم على الممارسات المحترمة بالإضافة إلى بناء وتطبيق "ثقافة احترام" السوريين داخل منظماتهم، والتي شملت "عدم التسامح مع أي نوع من أنواع السلوك عديم الاحترام" و "تقديم نموذج لا تشوبه شائبة باستمرار". وعلى الرغم من أنهم لم يذكروا دائما القضية في موقع الصدارة، فإن البعض كان على دراية بأمثلة عن "ممارسات وإجراءات مهينة" تحدث. تحدث أحد العاملين في منظمة غير حكومية سورية تحديداً عن أمثلة حيث يقوم العاملون في المجال الإنساني بالتقاط "صور ومقاطع فيديو للمستفيدين مع سلال الطعام، أو وهم يتلقون الأموال، أو يوجهون الشكر للمانحين"، والتي كانت "جميعها ممارسات مهينة للغاية للأشخاص المحتاجين". بعض من أجريت معهم المقابلات عزا هذه الإخفاقات إلى حقيقة أن "هناك العديد من الموظفين عديمي الخبرة في أعمال الإغاثة"، مشيرين إلى "عدم وجود مراقبة كافية لهم في حال وجدت". كان عدم الاحترام نتيجة "عدم وعي الموظفين المحليين"، الذين لم يعرفوا كيفية التفاعل مع الأشخاص المحتاجين أو الاستماع إليهم وبالتالي "يستجيبون للاجئين بطرق غير ملائمة". أشار البعض إلى التزام منظمتهم بمدونة قواعد السلوك للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في مجال الإغاثة في حالات الكوارث (1994)، لكنهم واصلوا التأكيد على ضرورة حصول "المنظمات الإنسانية على مزيد من التدريبات والإجراءات". حفنة منهم فقط ذكرت أن منظماتهم أجرت "تدريبًا قائمًا على الحماية" لموظفيها.

٤.٣ الاستقلالية والاختيار

اعتقد العديد من العاملين في المجال الإنساني في لبنان أن احترام السوريين يعتمد على قدرتهم على اتخاذ الخيارات. الكرامة، على حد تعبير أحد العاملين السابقين في منظمة غير حكومية دولية، هي «الشعور بالأفراد ومعاملتهم على هذا النحو وباحترام وتفهم قدرتهم وحقوقهم في اتخاذ القرارات". اتفق عامل لبناني مع هذا الرأي: "الكرامة هي أن يكون لديك الخيار والسلطة والاحترام والصوت والقدرة على الحفاظ على كل ذلك". إذا كان التمسك بكرامة اللاجئين يعني "منحهم حياة طبيعية"، فإن حرية الاختيار ضرورية للقيام بذلك: "الكرامة هي في الأساس نقيض الاضطرار إلى تقبل الأمور كما تأتي إليك" ؛ إنها "القدرة على الاختيار ، والتحرر من الخضوع لخيارات الآخرين ، والتحرر من العوز والتبعية". هكذا، رأى العاملون في المجال الإنساني أن مسؤوليتهم هي ضمان أن يكون "اللاجئون لديهم القدرة على اختيار أمورهم" ومساعدتهم على السعي إلى "المستقبل الذي يريدون".

تتطابق هذه الفكرة مع تصوير السوريين الذين تمت مقابلتهم للكرامة كاستقلال والقدرة على صياغة حياتهم. يعتقد العديد من الإنسانيين الذين أجريت معهم المقابلات أن المساعدة النقدية ضمنت تلك القدرة على الاختيار. على حد تعبير أحد المتخصصين في البرنامج: "إن السؤال المطروح على المانحين الآن هو في الحقيقة لماذا لا نقوم ببرمجة نقدية؟" - وهو السؤال الذي تم طرحه منذ 2011 على الأقل (DFID إدارة التنمية الدولية البريطانية، 2011). صرح معظم موظفي المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة أن "النقد هو الكرامة"، ولكن مع بعض المحاذير. وفقا لأحد العاملين في الأمم المتحدة: 'النقد هو وسيلة للتدخل، أداة وليس غاية. أنه يعزز الكرامة لأنه يوفر إمكانية الاختيار. النقد هو أداة لتمكين المستفيدين من معونتنا، لمساعدتهم على اتخاذ القرارات بحرية، وصلة لاحتياجاتهم للبقاء على قيد الحياة، وبالتالي لدعم حقوقهم كبشر". على الرغم من قول العاملين في المجال الإنساني في كثير من الأحيان أن "النقد هو المستقبل"، ما زال الكثيرون يدّعون أن هناك حالة فريدة في الاستجابة اللبنانية. يتركز السوريون في لبنان في المناطق الحضرية، حيث يسهل الوصول إلى أجهزة الصرف الآلي، كما يضمن وضع الدخل المتوسط في لبنان إمكانية الوصول إلى أجهزة الصرف الآلي حتى في المناطق الريفية مثل سهل البقاع. بشكل عام، رأى الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن التحويلات النقدية هي الحل الأمثل "للتغلب على العوائق الاقتصادية أمام الوصول إلى الخدمات" في لبنان. وقد وصف أحد موظفي الأمم المتحدة المنطق وراء هذه الفكرة:

> تدعم البرمجة النقدية الكرامة لأنها تضع القرار في مستوى المستفيد وتضع المستفيد في صلب عملية صنع القرار فيما يتعلق بسبل عيشهم. في بداية النزوح على الأقل، لا يستطيع اللاجئون العمل، وهذا ينتزع منهم السيطرة على حياتهم ويجعلهم مجرد متلقين للمعونة. مع التحويلات النقدية، يكون للاجئين خيارات: يصبحون مستهلكين. يكتسبون المكانة ولديهم الفرصة للمشاركة في حياة المجتمع. عند الشراء في المتاجر القريبة من المكان الذي يعيشون فيه، يكون لهم تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي وبالتالي يصبحون مقبولين أكثر. يمكن للأب السوري النازح في لبنان، من خلال تلقي النقود، أن يوفر لعائلته لأنه يستطيع أن يقوم بخيارات بشأن ما يجب شراؤه، وكيفية توزيع الأموال بين الدين، والاستثمار، وإصلاح خيمة، ومعالجة الظروف المعاكسة الأخرى. يمكنه بدوره الحفاظ على دور العائل في الأسرة وبالتالي الحفاظ على هيكل الأسرة.

وافق السوريون على هذا الاعتقاد الراسخ، وذكر الكثيرون أن "النقد أفضل دائمًا". أخبرتنا امرأة تبلغ من العمر 39 عامًا في سهل البقاع: "الذهاب إلى البنك لقبض البطاقة يعطيني الاستقلالية، وهذا يعني أنني لست مضطرة للانتظار أثناء التوزيعات أو التعرض لأي نزاع خلال التجمعات. ولدي أيضًا حرية التصرف لشراء ما أحتاج إليه وحيث أريد". أضاف أحد كبار العاملين في منظمة غير حكومية محلية أن النقد يوفر الاحترام لخصوصية الأشخاص بما أن "السوريين عمومًا لا يريدون أن يأخذوا أي شيء أمام الآخرين". عاملون آخرون في المجال الإنساني يقرون بمشاكل في النظام النقدي. فكما زعم أحد موظفي الأمم المتحدة: "91٪ من الأشخاص الذين يتلقون مساعدات نقدية يأتون من مناطق ريفية في سوريا، لذا فهم غير قادرين على استخدام بطاقة الصرف الآلي" ويحتاجون إلى التدريب.

ربط العديد من العاملين في المجال الإنساني الذين تمت مقابلتهم العلاقة بين الكرامة كقوة والحق في العمل. كما شدد موظف كبير في إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية: "أول شيء يجب فعله هو مساعدة [هؤلاء] في العثور على عمل". أعرب آخرون عن قلقهم من أن السوريين "قد يجدون الوظائف المتاحة لهم مهينة". كانت هذه الاعتبارات متناغمة مع إحباطات السوريين الذين أرادوا الوصول إلى فرص تتناسب مع مؤهلاتهم، ورافضة في الوقت عينه لاستعداد الكثيرين للعمل بغض النظر عن طبيعة الوظيفة. وكما أخبرنا أحد عمال المنظمات غير الحكومية المتمرسين: إن إدارة النفايات الصلبة مجال عمل مثير للمشاكل، وذلك لأسباب عديدة، بما فيها ديناميات العلاقة بين الجنسين. لكن عندما سألنا اللاجئين "هل لديكم إشكالات

في المجتمع المحلي بالقيام بهذا العمل؟ هل يعتبر مهينا؟ أجابوا بالنفي؛ كانوا سعداء بالحصول على وظيفة".

٤.٤ لتجاذبات بين الكرامة والمساعدات

إذا اعتبر معظم العاملين في المجال الإنساني الذين أجريت معهم مقابلات أن الكرامة هي في الأساس "حرية الاختيار"، فعندما سئلوا عما إذا كانت الاستجابة الإنسانية قد عززت كرامة السوريين، اعترف بعضهم بالتوتر المحتم بين الكرامة والمساعدات الإنسانية. لقد عبر أحد كبار العاملين في المجال الإنساني في بيروت عن أن "فكرة الاختيار الحر هذه هي مفارقة لأن طبيعة علاقتنا مع المستفيدين هي أننا نقدم المعونة وهم يتلقونها. لو كان الأمر خلاف ذلك، لما حصلوا على أي من المساعدات المنقذة للحياة التي نقدمها. في مثل هذه الحالة، من الصعب توطيد كرامتهم". وأضاف آخر: "هذا مأساوي، لكن كونك لاجئًا يعني تلقائيًا أنك تعيش في حالة طوارئ، لذلك ليس لديك خيارات كثيرة ".

أدرك بعض العاملين في المجال الإنساني أن قبول المساعدات الإنسانية بالنسبة للسوريين في لبنان، كان أمرًا حرجا وصعبًا للغاية. في الواقع، شدد العديد من السوريين على أنهم إما لا يريدون أن يُنظر إليهم على أنهم "متسولون" أو إنهم لا يحتاجون إلى مساعدة: "يمكنني إعالة عائلتي [الحمد لله]". لذلك كانت علاقتهم بالمساعدة متناقضة. فمن ناحية، شعروا أن المساعدات كانت من حقهم، بالنظر إلى أن الوضع الذي وجدوا أنفسهم فيه لم يكن خيارهم بل سببه النزوح القسري. من ناحية أخرى، كانوا حريصين على القول إنهم لا يريدون أو يحتاجون إلى التسول. وكما قال شاب في طرابلس: إن طلب المساعدة من الناس يؤثر حقًا على كرامتك. يجعلك تشعر أنك صغير وعاجز". بالتالي، فإن كيفية توزيع المساعدات كان بالنسبة للسوريين أكثر أهمية، في حين كان التركيز بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني على ما هي المساعدات المقدمة. رأى العديد من الفاعلين في المجال الإنساني أن تفاعلهم المباشر مع المستفيدين أمر مهم، لكنهم أدركوا أن هذا الأمر قد حظي باهتمام أقل في الاستجابة بسبب تحديد الأولويات وقيود التمويل.

أخيرًا، لاحظ بعض العاملين في المجال الإنساني عدم أهميتهم النسبية في حياة العديد من السوريين (هذا ينعكس في الغيمة ورد كلاود (انظر الشكل 1)). لاحظ اثنان من الذين تمت مقابلتهم من منظمات مختلفة: "نحن جزء صغير للغاية من حياتهم وكرامتهم" و "المستفيدون من معونتنا لديهم حياة أكبر بكثير خارج الاستجابة". أكد السوريون على الأهمية القصوى التي يعلقونها على العلاقات مع لبنان والمجتمعات المضيفة. عند التعبير عن تطلعاتهم لحياة كريمة في النزوح، غالبًا ما ذكروا الاستجابة الإنسانية في الأخير، إن كان لا بد من ذلك. صرحت سيدة سورية تبلغ من العمر 39 عامًا تعيش في مستوطنة غير رسمية في سهل البقاع: المعونات الإنسانية لا تحافظ على الكرامة ولا تحترمها ولا يمكن أن يكون هناك رابط بين المساعدات والكرامة. تأتي كرامتنا من الناس حولنا ومن تفاعلنا معهم طوال الوقت، في حين أن المنظمات غير موجودة دائمًا ". وبالفعل، وافق أقل من واحد من كل عشرة سوريين تمت مقابلتهم على أن المنظمات الإنسانية لعبت دورًا رئيسيًا في تلبية احتياجاتهم وأدركت الصلة بين المساعدات والكرامة. ادعى أحد الذين وافقوا – وهو رجل يبلغ من العمر 18 عامًا في بر الياس-: "بدلاً من اللجوء إلى خطأ السرقة أو غيرها من الأعمال لتغطية احتياجاتنا، تلعب المعونات الدور الأكبر في المساعدة في دعم كرامتنا والحفاظ عليها".

٥ الكرامة في الاستجابة الإنسانية

كما رأينا في الفصلين السابقين، كان للسوريين والعاملين في المجال الإنساني الذين تمت مقابلتهم في هذا المشروع وجهات نظر مماثلة حول الكرامة، تركزت على الحقوق والاحترام والاستقلال. ولكن هذه التطابقات وحدها لا تضمن استجابة كريمة. يحلل هذا الفصل كيف يمكن لمفهوم مشترك عن الكرامة أن يفضي إلى الاعتقاد بأن كرامة النازحين السوريين قد تعرضت للتقويض في الاستجابة الإنسانية في لبنان من خلال انعدام المساءلة والشفافية والأفكار المختلفة عن المساواة والإنصاف، وكذلك حالات المعاملة المهينة وسوء التواصل. أخيرًا، يؤدي الافتقار المحسوس إلى التنسيق - "وهو مصطلح مبهم ويستخدم بتساهل، ويعني أشياء مختلفة لجهات فاعلة مختلفة وفي النهاية يعني القليل" - إلى مزيد من الشكاوى من الفاعلين في المجال الإنساني والنازحين السوريين معا (منصور، 2017: 10). على الرغم من أن القيود الخارجية مثل محدودية التمويل والقرارات السياسية التي تتخذها الحكومات المضيفة تتحدى النظام الإنساني في لبنان على وجه التحديد والاستجابة للأزمة السورية على نطاق أوسع، لا يزال هناك الكثير مما يمكن القيام به لجعل الاستجابة أكثر احتراما في عيون السكان المتضررين والمجتمع الإنساني معا.

٥.١ انعدام المساءلة والشفافية

ربط السوريون الذين تمت مقابلتهم الكرامة بالحقوق، وعندما طرحت عليهم الأسئلة حول ما إذا كانت الاستجابة الإنسانية تدعم كرامتهم أو تقوضها، فإنهم ربطوا أيضًا بين الحقوق والاستجابة الإنسانية. صرّح واحد من كل ستة أن "المعونة من حقي". ادعت سيدة في بيروت: "بمجرد أن تأخذ المنظمة اسمي ورقمي ويعطونهما للمانحين، فهذا يعني أنهم تلقوا معونة، وهذا حقي". ربط آخرون حقهم في المعونة بالحياة التي عاشوها في سوريا قبل النزاع. عندما قال شاب في وادي البقاع في إحدى مجموعات المناقشة المركزة: 'لقد دفعنا ثمن حقوقنا مقدمًا. اعتاد بلدي جمع الضرائب منا لإرسالها إلى الأمم المتحدة والمحتاجين". إن اللجوء إلى نظام ساهموا فيه في السابق يضاعف رغبة العديد من السوريين في فهم كيف تنفق منظمات الإغاثة الأموال التي يتم جمعها نيابة عنهم والمعايير المستخدمة لإعادة توزيعها – وهي الطريقة الرئيسية التي صرّح بها السوريون الذين تمت مقابلتهم أن الوكالات الإنسانية يمكن أن تدعم كرامتهم بشكل أفضل.

بالنسبة لبعض العاملين في المجال الإنساني والعديد من السوريين، تنطوي الاستجابة الكريمة على المساءلة أمام السكان المتضررين والشفافية حول معايير الاستهداف. ومع ذلك، في الممارسة العملية، يعتقد معظم السوريين الذين تمت مقابلتهم أن الاستجابة الإنسانية في لبنان لم تبلغ بشكل صريح وواضح عن كيفية إنفاق أموال المعونات. لاحظ الكثيرون كيف يشبه القطاع الإنساني عن كثب الشركة التجارية الكبيرة وأبرزوا كم هي قليلة الأموال التي يعتقدون أنها وصلت إلى اللاجئين. فهم يرون مكاتب تتوسع وتوظيف الموظفين الدوليين واللبنانيين وتغطية تكاليف الأمن والنقل وغيرها من التكاليف الإدارية على حساب السوريين الذين يحتاجون إلى المساعدة. وكما قال شابان في طرابلس: "يقولون إنه لا توجد أموال، لكن من يدري ماذا يفعلون بالمال؟" و "لكي أكون أمينًا، أشعر أن معظم المساعدات المقدمة للاجئين السوريين سرقتها المنظمات غير الحكومية. ما يأتي إلينا هو نسبة محدودة للغاية. الله يعلم ما يفعلونه بكل هذه المبالغ النقدية." بالنسبة إلى امرأة سورية تعيش في شاتيلا، " الشرط الآخر للكرامة في النزوح هو أن يكون هناك وعي أكبر بالمكان الذي تذهب إليه الأموال التي تمنحها المنظمات الإنسانية، وأن يكون هناك شفافية أكبر في تخصيص المساعدات".

ذُكر هذا النقص الواضح في الشفافية أيضًا عند مناقشة معايير اختيار المعونة - سواء النقدية أو العينية، على الرغم من أن جميع من تمت مقابلتهم تقريبا فضّلوا، عند سؤالهم، أن يقبضوا المعونة نقدا. شعر الكثير من السوريين الذين تمت مقابلتهم أن الاستجابة الإنسانية كانت مهينة لأن تلقي المساعدة كان " فقط يستند إلى الحظ"، وليس منهجيا، أو أن "الأمم المتحدة اختارت الأسماء بشكل عشوائي". قال رجل في طرابلس: "بعض الناس يحصلون على المساعدة، والبعض الآخر لا يحصلون على المساعدة. الأمر مهين لكرامتك للغاية. تشعر وكأنك متسول ". ذكرت دراسة استقصائية للتصورات عام 2017 أيضًا انعدام الشفافية كمشكلة، حيث قال 46٪ من المجيبين أن التحويلات النقدية لم تكن عادلة أو شفافة (Ground Truth Solutions، 2017).

ذكر العديد من الذين أجريت معهم مقابلات في هذه الدراسة أنهم يريدون من المنظمات إجراء "دراسة شاملة أو بحث بشأن الأشخاص الأكثر احتياجًا". لقد تم إجراء هذه الدراسات، مثل التقييم السنوي لنقاط الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان (VASyR) ، بشكل متكرر ومنهجي، لكن لم يتم مشاطرة المقاييس والنتائج مع المجتمع المتأثر، على الرغم من توفرها على الإنترنت، مما دفع العديد من النازحين السوريين للشعور بأنها لم تجري فعلا. لا تُستخدم تقييمات نقاط الضعف لتحديد الأسر التي تحتاج إلى المساعدة، ويتطلب وضع معايير لقياس ورسم الاحتياجات على نطاق واسع ترجمة المعاناة البشرية إلى مؤشرات كمية - وهو تطبيق مليء بطبيعة الحال بالأخطاء.

إن القرار بإبلاغ السوريين بمعايير الأهلية المستخدمة لتخصيص المعونة يتم مناقشته على نطاق واسع في المجتمع الإنساني. قال أحد موظفي الأمم المتحدة: "نحن نتساءل دائمًا عما إذا كنا سننشر معايير الاختيار، المشكلة أنه ليس من السهل على الإطلاق شرحها. لذا، فإن المشكلة تدعو للسؤال، كيف تقدم بطريقة بنّاءة، وخاصة الفصل بين العائلات التي قد تبدو متشابهة للغاية ولكنها أعلى أو أدنى مباشرة من العتبة؟ ". وعلى نحو مماثل، روى مؤسس منظمة غير حكومية سورية:

> الموارد محدودة للغاية وأقل بكثير من الاحتياجات. بغض النظر عن الطريقة التي نحاول بها شرح المعايير التي نأخذها في الاعتبار عند تقديم المساعدة، فإن المستفيدين لا يصدقوننا ولا يفهموا طبيعة عملنا. يعتقدون أننا "كذابون"، وهذا أمر مرهق للغاية ... لقد اتهمنا بسرقة صندوق الإغاثة.

ومع ذلك، يشعر الكثيرون ممن يحبذون الاستهداف الشفاف بالقلق من أن مشاطرة المعايير قد تغير السلوك وتؤدي إلى الاحتيال. صرّح أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية أنه ينبغي عليهم تبرير سبب إدراج أو عدم إدراج الأشخاص في تحديد الأهداف الضعيفة، ولكنهم كانوا يدركون أيضًا أن اللاجئين لا يقولون الحقيقة دائمًا. "بمجرد أن تُطرح عليك نفس الأسئلة في تقييمات جوانب الضعف -" ماذا أكلت خلال الـ 24 ساعة الماضية؟ "- يتعلم الناس ماذا يجيبون. هل يمكنك أن تلومهم؟"

قدمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وحدة اتصالات لتوضيح تحديد الأهداف، ولكن ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود مستمرة لضمان انتشارها على نطاق واسع.

٥.٢ أفكار مختلفة عن العدالة والمساواة

كما دعا السوريون الذين تمت مقابلتهم إلى الشفافية حول معايير تستند إلى آرائهم حول العدالة والمساواة - وهي أفكار غالباً ما يستحضرها الأشخاص الذين لا يتلقون مساعدات، عند مقارنة وضعهم بالآخرين الذين يتلقونها. صرحت امرأة في بر الياس: هناك عائلات كانت في وضع أفضل مما نحن عليه، لكنهم كانوا يتلقون معونة. لقد أحزننا هذا وجعلنا نشعر أننا نتعرض للتمييز. أنا لاجئة هنا ولدي حقوق مثل أي لاجئ آخر". كما ربطت امرأة أخرى في شاتيلا الكرامة بالعدالة: 'الكرامة هي طريقة المعاملة ... طريقة توزيع المساعدة ليست عادلة.

لدي طفل صغير ولا أتلقى أي شيء، بينما يتلقى الآخرون مساعدة على الرغم من أن لديهم أزواجاً يمكنهم العمل. يجب أن نتلقى معونة". وعلى نحو مماثل، أجاب رجل في بر الياس على سؤال حول ما يجب أن تفعله المنظمات الإنسانية بطريقة مختلفة لاحترام الكرامة بقوله: "أريد أن يكون التوزيع عادلاً". في معظم الحالات، ساوى السوريون المعونة بالمساعدة النقدية. ومع ذلك، وبسبب نقص الموارد، لا يحصل سوى ٪17 من النازحين السوريين في لبنان على المساعدات النقدية، على الرغم من أن حوالي ٪70 من اللاجئين المسجلين لدى المفوضية يستوفون شروط الأهلية، أي أنهم يعيشون حاليًا دون حد أدنى يبلغ 435 دولارًا شهريًا للأسرة من خمسة أفراد- وهو المبلغ "المطلوب شهريًا للعيش في لبنان بكرامة" (حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018: 36، 39).

ربما شعر آخرون في البداية أنهم لا يحتاجون إلى المعونة ولكنهم سجلوا على أي حال. كما ذكر رجل يعيش في طرابلس:

> عندما وصلت للمرة الأولى إلى لبنان، لم أكن أرغب في التسجيل لدى المفوضية للحصول على المعونة، إذ كنت أفكر أن الأشخاص المحتاجين حقا هم من عليهم الذهاب. أخبرني أصدقائي أن الكثير من الناس الأكثر رخاء مني يستفيدون منها، لذلك فكرت لماذا لا أسجل. على الوكالات الإنسانية أن تكون أكثر حذراً لمن توزع المساعدات.

يعتقد العديد من السوريين الذين تمت مقابلتهم أن الاستهداف كان بناءً على ما يلاحظه العاملون في المجال الإنساني أثناء الزيارات المنزلية، مما أدى إلى حدوث ارتباك عندما يتم إدراج الأشخاص في التقديمات أو استبعادهم منها دون التحدث إليهم شخصيًا. علاوة على تصديق ما يرونه عندما يزورون منازل السوريين، اقترحت إحدى النساء في بيروت أن "يسألوا المالك أو الجيران للتدقيق والتحقق من صحته" لضمان العدالة في التوزيعات.

عندما سُئلوا كيف يكون توزيع المعونة بطريقة تصون الكرامة، اقترح 14 من أصل 20 مشاركًا في مجموعات التحقق النهائية أنه ينبغي تقديم المساعدة على قدم المساواة، بصرف النظر عن وضع الشخص، ورأوا أن تقديم المزيد من المساعدات لمن هم في أمس الحاجة إليها استنادًا إلى معايير ذاتية يخلق التوترات. وافق آخرون تمت مقابلتهم طوال المشروع، مع العديد من القائلين بأنه يجب تقديم المساعدة النقدية للجميع و "توزيعها على الجميع أو على لا أحد" لأن "الجميع بحاجة للمعونة، والجميع لديه نفس العذاب".

ومع ذلك، بالنسبة لبعض العاملين في المجال الإنساني، فإن الاستهداف يعزز الكرامة لأنه "يوفر المساعدة لأكبر عدد من المحتاجين ...بعدالة قدر الإمكان" عندما لا تتوفر الموارد اللازمة لتقديم المساعدة الشاملة. قال أحد موظفي الأمم المتحدة: "العمل على نطاق واسع يعني إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الأساسية والسماح لأكبر عدد من الناس بأن يعيشوا حياة كريمة" ثم ما لبث أن سأل:" هل الأهم الوصول إلى عدد أكبر من الناس أو القيام بذلك بطريقة تصون الكرامة؟ ". بالنسبة للعديد من السوريين، هذان الأمران لا يستبعد أحدهما الآخر. فتقديم المعونة، لا سيما النقدية، لجميع المحتاجين، دون التمييز بين مستويات الاحتياج، هو الخيار الذي يصون الكرامة. العديد من العاملين في المجال الإنساني يدركون هذا التفضيل. وكما قال أحد موظفي الأمم المتحدة:

> إذا سألت اللاجئين، فإنهم سيخبرونك أنهم يفضلون تقديم أموال أقل ولكن لعدد أكبر من الناس وأن المساعدات تتم على أساس مجتمعي. لقد أنشأنا الاستهداف بدلا عن ذلك بالاستناد إلى صيغة تخلق توترات اجتماعية داخل المجتمع، واختلافات بين الأشخاص الذين يعيشون معًا ويتقاسمون الأموال

وعليه، قد يتطلب رأي المجتمع المتأثر بالكرامة إجراء مبادلات تتعارض مع أفكار بعض العاملين في المجال الإنساني حول العدالة. بوجود موارد غير محدودة، من المرجح أن يقدم الكثيرون معونات كافية لجميع النازحين السوريين. غير أن التمويل هو عائق رئيسي أمام عدد السوريين الذين يتلقون المساعدات والمبلغ الموزع. عام 2017، تم تمويل خطة لبنان للاستجابة للأزمة بنسبة 45٪ فقط، على الرغم من أن منصور تجادل "إن الأمر ليس فقط الحجم المحدود للأموال؛ إنه أيضًا في كيفية إنفاق الأموال وكيفية تنسيق ذلك الإنفاق، إن وجد"(منصور، 2017: 7؛ حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018). وبالمثل، قال العديد من السوريين في المقابلات إنهم لم يشعروا بأن التمويل المحدود كان سببًا مقبولًا لتقييد المعونة، حيث وصف أحدهم كيف أن والدته وشقيقته قد قطعت عنهما المعونة: "لا نعلم السبب وراء هذا الخطأ رغم التقييم ومسح الاحتياجات. المبرر الذي قدموه هو أنه لا يوجد تمويل. لكن هذا ليس خطأنا". وقد ذكر العاملون في المجال الإنساني أن التمويل قصير الأجل وغير الآمنالآمن هو أحد التحديات الرئيسية لدعم كرامة السوريين. وكما قال أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية: 'لا نعرف أبدًا ما سيحدث. آمن فقدنا تمويل مشاريع المياه ... كيف يمكن تحقيق حياة كريمة بدون ماء؟"

٥.٣ المعاملة المهينة وسوء التواصل

على الرغم من أن العديد من السوريين الذين أُجريت معهم مقابلات كانوا منزعجين من مقدار المساعدات التي كانوا يتلقونها، أو لم يتلقوها، أكدت هذه الدراسة أن الكرامة تُعتبر مرتبطة أقل بنوع المعونة المقدمة وأكثر حول كيفية تقديمها (أوكسلي ، 2018). صرحت امرأة في سهل البقاع: "أشعر أن منظمات الإغاثة لا تملك مطلقا مفهوما للكرامة في برامجها عندما تقدم المساعدات الإنسانية ... إنهم يهتمون فقط بعدد سلال الطعام التي يقدمونها بغض النظر عن النهج أو الموقف تجاه اللاجئين في هذه العملية". وعلى نحو مماثل، صرحت امرأة شابة في برالياس: 'قبولي للمساعدة ليس مخزياً. هذا حقي، والمساعدة بإسمي. لكن الطريقة التي أتلقى بها المساعدة وما يحدث عندما أتلقاها قد تهين كرامتي".

ذكر الكثيرون الانتظار في طوابير طويلة مع مجموعات كبيرة من الناس خارج مراكز التوزيع. ادّعى شاب في طرابلس: إن عملية الوقوف في الطابور للحصول على المساعدة مهينة. لهذا السبب لم نسجل أبدًا في منظمات أخرى». ووافق شاب آخر في طرابلس على ذلك، وفضل البطاقة

الإلكترونية لأنه «على الأقل لا يتعين عليك أن تعاني إهانة الانتظار في طابور من أجل علبة صغيرة من الأرز.

لن أفعل مثل هذا الشيء أبدًا، من أجل كرامتي". في نظر الكثيرين، إذا تم تقديم المساعدات العينية، فيجب توصيلها لهم. كما ذكرت امرأة في عرسال: 'إذا كنت تريد أن تعطيني المساعدة وتحافظ على كرامتي، فعليك تقديمها لي بانتظام، وتوصيلها إلى خيمتي. فهم يعرفون المكان الذي أعيش فيه. لا يتعين علينا الذهاب لتلقي المساعدات والانتظار لساعات تحت أشعة الشمس أو المطر أو الثلج".

كما تم الإشارة إلى كيفية تواصل الوكالات الإنسانية مع النازحين السوريين كمسألة احترام وكرامة، خاصة وأن العديد من وكالات الأمم المتحدة تعتمد على أنظمة الرسائل النصية لإبلاغ الناس بأهليتهم للحصول على المساعدات، بدلاً من اللقاء وجهاً لوجه. أدى تطبيق الاختبار بوسيلة غير مباشرة، الذي تم تطويره من خلال ملفات تعريف الضعف التي تم جمعها بين عامي 2014 و2016، إلى تقليل "الحاجة للزيارات المنزلية واسعة النطاق"، والتي كانت تستغرق وقتًا طويلاً ومكلفة، وتمييزية تجاه من لا يمكن للمنظمات زيارتهم، وفي نفس الوقت إلى اختزال الاتصال الإنساني (حكومة لبنان والأمم المتحدة، 2018: 40). شعرت إحدى النساء في إحدى مجموعات المناقشة في بيروت أن "الرسائل التي أرسلتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات لا تصل إلى الجميع ... [و] ينبغي أن يكون هناك طريقة أفضل للتواصل مع الناس". شجب العديد من العاملين في المجال الإنساني حالة التواصل والتوتر بين الاتصال الإنساني والعمل على مقياس.

أبرز عامل في منظمة غير حكومية دولية أهمية مجموعات عمل التواصل مع المجتمعات، لكنه أقر بأن "قنوات الاتصال الرسمية محدودة للغاية". وأشار أحد موظفي الأمم المتحدة إلى التقييدات على أنظمة الاتصالات الحالية، وخاصة حول أهلية المساعدات، وشدد على الحاجة إلى تكنولوجيا جديدة، مثل الرسائل النصية، عند التشغيل على نطاق واسع. آخرون، مثل هذا العامل في المجال الإنساني ذو الخبرة العالية، عارضوا: "بدلاً من التركيز على التكنولوجيا الجديدة، يتعين على كل برنامج أن يكون لديه اتصال مباشر باللاجئين. هذا هو مبدأ الحماية الأساسي. يجب أن نرسّخ الاتصال البشري في الأنشطة على نطاق واسع. وعلى نحو مماثل، أعرب عامل آخر في منظمة غير حكومية عن أسفه للرسائل النصية باعتبارها ذات "اتجاه واحد" وجادل بأنه "عندما تكون تقييمات جوانب الضعف مركزية، فإنك تزيل الجانب الإنساني، وبالتالي الكرامة."

كان التواصل والمعاملة المحترمة من المجالات التي ميّز فيها بعض الذين أُجريت معهم مقابلات بين المنظمات المحلية والدولية. كانت إحدى الفرضيات التي هدف هذا المشروع إلى اختبارها هي أن استجابة قيادتها محليًّة أكثر ستؤدي إلى استجابة تصون الكرامة أكثر، بناءً على افتراض أن الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية أفضل بطبيعتها في معرفة ما تحتاجه المجتمعات المحلية وتريده،

وبالتالي فهي مجهزة بشكل أفضل لتوفير استجابة أكثر كرامة من الجهات الدولية الفاعلة. لم يكن من الممكن إثبات هذه النقطة أو دحضها بالاستناد إلى العمل الميداني لهذا البحث، لسببين. أولاً، مع بعض الاستثناءات البارزة، لم تكن معظم المنظمات اللبنانية العاملة مع السوريين موجودة قبل عام 2012، ولا تزال معظم المنظمات المشاركة في الاستجابة دولية. نتيجة لذلك، هناك عدد قليل من المنظمات المحلية في لبنان لديها معرفة مسبقة وتعرض بالنازحين وبالتالي فهم أكبر لهم. ثانياً، المنظمات غير الحكومية الدولية في لبنان ملزمة بتوظيف نسبة عالية من المواطنين اللبنانيين (90٪) (منصور، 2017؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2018 أ). بالتالي تمتلك المنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في لبنان الموارد اللازمة لفهم السياق المحلي. تعمل بعض المنظمات السورية على نطاق محدود في لبنان، ويشارك سوريون آخرون في كل من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية ومنظمات المجتمع المدني كمتطوعين، مما يزيد من الوعي الثقافي للمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية معا. (تشمل الحصة التي تبلغ 10٪ للعمال الأجانب, الأجانب والسوريين على حد سواء، مما يقلل من فرص السوريين للمشاركة في الاستجابة لنزوحهم.)

امتدح العديد من السوريين الذين تمت مقابلتهم وانتقدوا في نفس الوقت تقريبا المنظمات المحلية والوطنية والدولية. فيما يتعلق بمدى لياقة المعاملة التي تلقوها، ميزوا أكثر بين الأفراد منها بين المنظمات: "بعض الموظفين كانوا لطيفين. البعض كان فجّاً معنا. فيما يتعلق بطرائق التوزيع، بدا أن المفوضية كانت أفضل من المنظمات الأصغر. على الرغم من وجود شكاوى، اعتبر الكثير من السوريين أن المنظمة "محترمة ومنظمة"، بينما "منظمات أخرى كانت فوضوية للغاية عند توزيع المساعدة. كان الموظفون يصرخون فينا والوضع فوضويًا جدًا". كما اعتبرت المنظمات المحلية على الأرجح فاسدة وقائمة على المحسوبية. وفقا لرجل في بر الياس:

> المنظمات الدولية أفضل. هناك سوء معاملة لفظية أقل وكمية مساعدة أكبر، بينما يوجد في المنظمات المحلية العديد من السرقات بالإضافة إلى الشتائم والانتظار لساعات طويلة ... المنظمات الدولية أكثر عدلاً، وتتأكد من حصول الناس على ما يستحقونه، بينما المساعدات في المنظمات المحلية هي في أيدي العمال ولا تصل بعيدا جدا.

كانت التجارب مشابهة في طرابلس:" كل شيء متعلق بالواسطة [المحسوبية] مع المنظمات غير الحكومية المحلية. فقط إذا كنت تعرف شخصًا ما في الداخل، فستحصل على أي شيء." تحدث آخرون من الذين تمت مقابلتهم عن الانتظار في طوابير توزيع المنظمات المحلية وملاحظة لبنانيين محليين في الطابور، ويتلقون المساعدات. وقال رجل في منتصف العمر في مستوطنة غير رسمية في بر الياس:

> مرة أخرى، كان هناك توزيع من قبل إحدى المنظمات. كان العامل لبنانيا - تعرفت عليه من الحي. جاءت أخته، متنكرة، مرتدية حجابًا وثوبًا مشابهًا لسكان المخيم، وتلقت المساعدة أمام أعيننا. ليس ذلك فحسب، بل ذهبت وغيّرت ملابسها إلى لون آخر وعادت مرة أخرى!

عندما تمت الإشادة بالمنظمات المحلية في المقابلات، كانت مرتبطة باحترام الممارسات الدينية، مثل تقديم وجبات إفطار خاصة (رمضان) أو تقديم هدايا مناسبة ثقافياً في عيد الميلاد أو عيد الفطر.

رغب الكثير من السوريين الذين تمت مقابلتهم برؤية مزيد من المساءلة لموظفي المنظمات الإنسانية والمتطوعين. كما أوضح رجل في عرسال: "لا توجد قواعد سلوك للموظفين في المنظمات اللبنانية أو الدولية ... يجب أن تكون هناك قواعد سلوك يتعين على الجميع الالتزام بها، ويجب فصلهم إذا أساءوا التصرف أو انتهكوها ". على الرغم من أن جميع المنظمات تقريبًا لديها مدونة خاصة بها أو تتبع مدونة موحدة، مثل مدونة قواعد السلوك لعام 1994 ومدونة قواعد السلوك التابعة للمفوضية (2004)، إلا أنه غالبًا ما لا تكون محتوياتها متاحة بسهولة أو مرئية بشكل كاف، مما يدفع الكثيرين في المجتمع المتأثر إلى الشعور بأنها غير موجودة. كما دعا أحد العاملين في المنظمات غير الحكومية المحلية إلى تحديث مدونة قواعد السلوك لعام 1994، قائلاً: "يجب ذكر الحفاظ على كرامة النازحين وتوضيحها جيدًا ...

يجب تقديم التبرعات والإحسان والمساعدة بشكل سري دون أن يعلم أحد للحفاظ على كرامة الناس الذين يتلقون المساعدات"

٥.٤ غياب التنسيق

أخيرًا، ذكر كل من العاملين في المجال الإنساني والسوريين النازحين الذين تمت مقابلتهم في هذا المشروع تحسنا في التنسيق بين المنظمات كطريقة لحل العديد من القضايا المذكورة في هذا الفصل. إلا أن الفريقين تناولا المشكلة من زوايا مختلفة. بالنسبة للعاملين في المجال الإنساني، كان التنسيق إلى حد كبير حول نظام موحّد وأكثر تكاملا لمنع الاحتيال وتجنب ازدواجية الخدمات وإعطاء الأولوية للإحالات. ادّعى أحد العاملين في منظمة غير حكومية دولية أن التسييس أضعف التنسيق في لبنان، بينما استشهد آخر بالتنافس بين الوكالات على الموارد الشحيحة. أشار تقرير حديث إلى أن "الجهات الدولية الفاعلة تنفذ نفس المشاريع في المناطق والبلديات نفسها، وحتى في بعض الأحيان تستهدف نفس المستفيدين" (منصور، 2017: 16). وكما ذكر أحد الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات والذين يعملون مباشرة على تحسين التنسيق: في الوقت الحالي، كانت الاستجابة مجزأة للغاية. نحتاج إلى العمل معًا ومع المنظمات المجتمعية، حتى لا يتم تشجيع الناس على تحريك الجهات الفاعلة الإنسانية [ضد] بعضها البعض ". أيّد العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في المجال الإنساني نظامًا مبسطًا حتى تتمكن المنظمات من معرفة من هو المسجل ومن الجهة التي يتلقون المساعدة منها، كطريقة للتحقق من صحة معاييرهم والتأكد من حصول الفئات الأكثر ضعفًا على المساعدات.

بالنسبة إلى النازحين السوريين، كان التنسيق أيضًا وسيلة لتبسيط الاستجابة وجعلها أكثر شمولًا، وقد تم ذكر ذلك غالبًا عند الإجابة على السؤال: "ما الذي كان ينبغي للمنظمات الإنسانية أن تفعله بشكل مختلف لاحترام كرامتك؟" من وجهة نظرهم، ينبغي أن يهدف التنسيق في المقام الأول إلى سد الثغرات التي خلّفتها المعايير الاستهدافية للمنظمات المختلفة، أو "توفير تغطية أكثر شمولاً لاحتياجاتنا". وبدلاً من افتراض أن الفرد الذي لا يتلقى مساعدة من منظمة واحدة لن يفي بمعايير المنظمة التالية، اقترح العديد من السوريين أن قواعد البيانات المبسطة ستسمح للمنظمات بمعرفة من لم يتلقَ المعونة بعد وتأخذ ذلك في الاعتبار، ذلك أن أولئك الذين يتلقون بعض المساعدات الآن هم أقل ضعفا من أولئك الذين لا يتلقون أية مساعدة. وذكر آخرون أن التنسيق سيضمن تغطية المستوطنات غير الرسمية أيضاً وبمجموعة متنوعة من المواد. صرّح رجل مسن في بر الياس: "يجب أن يكون هناك تنسيق أفضل بين المنظمات. إذا قامت إحدى المنظمات بتوزيع السكر، على سبيل المثال، لا نريد أن تأتي جميع المنظمات الأخرى وتعطينا المزيد من السكر ... إذا أحضرت إحدى المنظمات الملابس ذات يوم، ينبغي أن تحضر الطعام في المرة القادمة، وفي المرة التي تليها شيئاً آخر". التنسيق إذن، مثله مثل العديد من الجوانب الأخرى للاستجابة في تقديم المعونة، يعتبر مهمًا من جانب كل من القطاع الإنساني والسكان المتضررين.

٦ الاستنتاجات والتوصيات

الكرامة مفهوم واسع الانتشار في الخطاب الإنساني، على الرغم من أنه مبهم بشكل دائم تقريبًا. سعت هذه الدراسة إلى معاينة الكرامة في النزوح، بدءًا من المجتمع المتأثر - النازحون السوريون في لبنان - عن طريق طرح السؤال "ما هي الكرامة بالنسبة إليك؟". فقط من خلال فهم تعريف السوريين الخاص للكرامة، يمكن الحكم على الاستجابة الإنسانية إن هي تدعم كرامتهم أو تقوضها. بالنسبة إلى النازحين السوريين الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة، استُحضرت الكرامة باستمرار في تحديد مفهومهم للحقوق والاحترام والاستقلالية - وهي مفاهيم متداخلة ومرتبطة ارتباطًا وثيقًا بغياب الوضع القانوني أو بوضع اللاجئ. لم يحدد جميع السوريين الذين تمت مقابلتهم مفهوم الكرامة بنفس الطريقة، حيث تحدث معظمهم عن الكرامة الفردية بينما ذكر البعض جوانبها الجماعية، خاصة عند مناقشة الصور النمطية. ومع ذلك، ربط الجميع تقريبًا افتقارهم إلى الكرامة بنزوحهم الحالي وافتقارهم إلى الوضع القانوني، وليس من الاستجابة الإنسانية.

افترض مشروع العامين للمجموعة السياسة الإنسانية "الكرامة في النزوح" أنه كلما كانت مفاهيم الكرامة أكثر تشابهًا بين المجتمع الإنساني والسكان المتضررين، كلما كانت الاستجابة أكثر كرامة. غير أن دراسة الحالة هذه، تبين أن هذه الفرضية قد تحتاج إلى إعادة نظر. مثلهم مثل السوريين، رأى الفاعلون في المجال الإنساني الذين تمت مقابلتهم أن الكرامة هي حقوق (حماية) واحترام واستقلالية (اختيار). ومع ذلك، فقد اعتبر معظم السوريين وكذلك العديد من الجهات الإنسانية الفاعلة الاستجابة مهينة. لم تكن أسباب هذا الانفصال اختلافات مفاهيمية، بل كانت فقدان الحقوق والاحترام والاستقلالية الذين كان السوريين يتمتعون بهم قبل النزاع الحالي، والذين لم تتمكن الاستجابة الإنسانية من إعادتهم؛ توقعات لم تتحقق في مستوى المساعدات المقدمة؛ كيف حددت كل مجموعة المبادئ الأساسية في العمل الإنساني، مثل المساءلة والمساواة؛ وكيف تم وضع هذه المبادئ موضع التنفيذ. استخدمت كل مجموعة مصطلحات مثل الشفافية والإنصاف والتواصل والتنسيق، ولكنها حددتها بطرق مختلفة.

الكثير مما يشعر السوريون بأنه مهين بشأن الاستجابة ينبع من تصوراتهم حول كيفية اتخاذ القرارات بشأن المساعدات. على الرغم من أن العديد من العاملين في المجال الإنساني شعروا أن لديهم أسبابًا وجيهة للحفاظ على سرية معايير الأهلية الخاصة بهم، فإن تقاسم المعايير مع المجتمع المتأثر سوف يقطع شوطًا بعيدا نحو زيادة المساءلة وتعزيز الشفافية في الاستجابة. غالبًا ما تبرّر الجهات الإنسانية الفاعلة حجب المعايير بالقول إن المجتمع المتأثر قد يستخدم هذه المعرفة للاستفادة من النظام. ومع ذلك، فقد أقروا أن تنسيقاً حقيقياً بين المنظمات سيساعد على تحديد الاحتياجات وزيادة التكامل في الاستجابة. اعترف السوريون أيضًا بأن بعض متلقي المساعدات يستفيدون من النظام، لكنهم أكدوا على أن تنسيقا أفضل بين مقدمي المساعدات من شأنه أن يعالج ما يعتبرونه المشكلة الأكبر: الكثير من الناس المحتاجين يجري تجاهلهم.

غالبًا ما تتعلق الكرامة بالكثير من الأشياء غير الملموسة في تسليم المساعدات من المساعدات الملموسة نفسها. تحدّث العديد من السوريين عن رغبتهم في مساءلة عمّال الإغاثة وفقا لمدونة قواعد السلوك. جميع المنظمات تقريبًا لديها مدونات لقواعد السلوك المعمول بها منذ أوائل العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله إذا شعر المجتمع المتأثر بأنه لا يعامل باحترام لدرجة أنه يفترض أن هذه المدونات غير موجودة. وعلى نحو مماثل، ستكون زيادة التواصل –وتحسينه- بين المجتمع المتأثر والقطاع الإنساني أكثر احتراماً ويمنع الكثير من سوء التفاهم. وبدلاً من تلقي رسالة نصية تُعلمهم بما إذا كانوا سيحصلون أو لن يحصلوا على الإعانة، أراد جميع السوريين الذين تمت مقابلتهم تقريبًا التواصل المباشر مع الأشخاص الذين يتخذون هذه القرارات. ومع ذلك، قد لا يكون لدى المجتمع الإنساني الموارد اللازمة لمثل هذه الأساليب على نطاق واسع، وهذا يتوقف على خطة الاستجابة وأولوياتها.

بالإضافة إلى التفسيرات المختلفة للمفاهيم الإنسانية، فإن القيود الخارجية مثل محدودية التمويل وسياسات الحكومة تمنع العاملين في المجال الإنساني من العمل وفقًا لمفاهيمهم عن الكرامة. قال جميع العاملين في المجال الإنساني تقريبًا إنهم يعلمون أن السوريين محبطون لأنهم لا يتلقون ما يكفي من المساعدات، لكن لم يكن هناك الكثير مما يمكنهم فعله لمنح بعض الأشخاص مزيدًا من المساعدات فيما عدا تجريد آخرين منها. وبالمثل، تحدّث الكثيرون عن رغبتهم في توظيف السوريين في منظماتهم، لكنهم أضافوا أنه من الصعب القيام بذلك عندما تحد الحكومة اللبنانية من عدد العمال الأجانب الذين يمكن توظيفهم. أما إذا كان الحفاظ على الكرامة هدفًا يمكن تحقيقه بالنسبة للقطاع الإنساني فالأمر يعتمد أيضًا على الظروف الخارجية التي قد لا يستطيع العاملون في المجال الإنساني التحكم فيها. بدلاً من الحديث عن التمسك بالكرامة أو الحفاظ عليها كغاية في حد ذاتها، ربما ينبغي أن يكون الهدف هو جعل النزوح نسبيا يصون الكرامة أكثر، وفي لبنان لا يزال هناك الكثير مما يمكن عمله.

بدلاً من استخدام القيود الخارجية كمبرر لعدم تحسين الاستجابة، يمكن للمنظمات أن تفعل المزيد لإشراك السوريين في تخطيط البرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها، بما في ذلك على مستوى السياسات وصنع القرار. ويمكنهم أيضًا توفير أنشطة لكسب الرزق أكثر انسجاما مع آراء المستفيدين بشأن معنى الكرامة وكيف يمكن تعزيزها على أفضل وجه، لا سيما من حيث العمل والاحترام والاستقلالية. ينبغي على المنظمات الإنسانية أن تواصل العمل معًا لتشجيع الحكومة اللبنانية على تخفيف القيود المفروضة على تصاريح الإقامة والتوظيف والتعليم والرعاية الصحية، بحيث يكون لدى السوريين خيار في كيفية إعدادهم لمستقبلهم. سيكون التواصل والمعلومات الدقيقة حول الوضع في سوريا عاملاً حاسماً للسوريين الذين يفكرون في العودة، وسيكون للوكالات الإنسانية دور تقريري رئيسي بالنسبة لهؤلاء الذين يرغبون بالبقاء في لبنان.

المراجع

Amnesty International (2015) *Pushed to the edge: Syrian refugees face increased restrictions in Lebanon*. London: Amnesty International

Andres-Vinas, D., Gorevan, M., Hartberg, M., Phillips, M. and Saieh, A. (2015) *Right to a future: empowering refugees from Syria and host governments to face a long-term crisis*. Oxford: Oxfam International

Arab, N., Hilal, M. and Montell, L. (2015) *Empowering for dignity: best practices of community WASH committees in North Lebanon changing context*. Briefing paper. Loughborough: 38th WEDC International Conference

Carlier, W. (2018) *The widening educational gap for Syrian refugee children*. Amsterdam: KidsRights Foundation

DFID (2011) *Humanitarian emergency response review*. London: DFID

Errighi, L. and Griesse, J. (2016) *The Syrian refugee crisis: labour market implications in Jordan and Lebanon*. Luxembourg: EU

Ford, H. and Lintelo, D. (2018) *Urban refugees in Lebanon: housing, residency, and wellbeing*. Brighton: IDS

Government of Lebanon and UN (2014) *Lebanon crisis response plan 2015–2016*. Beirut: Government of Lebanon

Government of Lebanon and UN (2015) *Lebanon crisis response plan 2015–2016. Year two*. Beirut: Government of Lebanon

Government of Lebanon and UN (2018) *Lebanon crisis response plan 2017–2020. 2018 update*. Beirut: Government of Lebanon

Ground Truth Solutions (2017) *Refugee perceptions in Lebanon. Survey round two*. Vienna: Ground Truth Solutions

Harb, M., Kassem, A. and Najdi, W. (2018) 'Entrepreneurial refugees and the city: brief encounters in Beirut', *Journal of Refugee Studies* advance access

Holloway, K. and Fan, L. (2018) *Dignity and displaced Rohingya in Bangladesh:* 'Ijjot *is a huge thing in this world'*. London: ODI

Holloway, K. and Grandi, F. (2018) *Dignity in displacement: a review of the literature*. London: ODI

Howe, K. (2016) *No end in sight: a case study of humanitarian action and the Syria conflict*. London: King's College London, Feinstein International Center and HPG

Human Rights Watch (2016) *'I just wanted to be treated like a person': how Lebanon's residency rules facilitate abuse of Syrian refugees*. Beirut: Human Rights Watch

Human Rights Watch (2018a) *Lebanon: positive step for refugee children*. Beirut: Human Rights Watch

Human Rights Watch (2018b) '*Our homes are not for strangers': mass evictions of Syrian refugees by Lebanese municipalities*. Beirut: Human Rights Watch

IFRC and ICRC (1994) *The code of conduct for the International Red Cross and Red Crescent Movement and non-governmental organisations (NGOs) in disaster relief*. Geneva: IFRC and ICRC

Janmyr, M. (2016) *The legal status of Syrian refugees in Lebanon*. Beirut: Isaam Fares Institute for Public Policy and International Affairs

Janmyr, M. (2017) 'No country of asylum: "legitimizing" Lebanon's rejection of the 1951 refugee convention', *International Journal of Refugee Law* 29(3): 438–465

Janmyr, M. and Mourad, L. (2018) 'Modes of ordering: labelling, classification and categorization in Lebanon's refugee response', *Journal of Refugee Studies* advance access

Le Borgne, E. and Jacobs, T. (2016) *Lebanon: promoting poverty reduction and shared prosperity*. Washington DC: World Bank

Lintelo, D., Lakshman, R., Mansour, W., Soye, E., Ficcarelli, T. and Woodward, W. (2018) *Wellbeing and protracted urban displacement: refugees and hosts in Jordan and Lebanon*. Brighton: IDS

Mansour, K. (2017) *UN humanitarian coordination in Lebanon*. London: Chatham House

Mansour, K. (2018) 'Protecting the dignity of displaced Syrians', *Forced Migration Review* 57: 5–6

Masri, S. and Srour, I. (2014) *Assessment of the impact of Syrian refugees in Lebanon and their employment profile 2013*. Beirut: ILO

NRC (2016) *Women refugees in Lebanon and the consequences of limited legal status on their housing, land and property rights*. Oslo: NRC

OCHA (2018a) *Humanitarian bulletin Lebanon* 32. Beirut: OCHA

OCHA (2018b) *UN chiefs call for increased support for vulnerable Syrians and the region, as Brussels conference set to open*. Brussels: OCHA

Oxley, M. (2018) *Putting dignity back into humanitarian assistance – supporting community resilience in armed conflict and protracted violence*. London: Resilience Solutions

Rabil, R. (2016) *The Syrian refugee crisis in Lebanon: the double tragedy of refugees and impacted host communities*. London: Lexington Books

Saavedra, L. (2016) *We know our wounds: national and local organisations involved in humanitarian response in Lebanon*. London: ALNAP

Sanyal, R. (2017) 'A no-camp policy: interrogating informal settlements in Lebanon' *Geoforum* 84: 117–125

Sphere Project (2011) *Humanitarian charter and minimum standards in humanitarian response*. Geneva: Sphere Project

UN-Habitat and UNHCR (2014) *Housing, land and property in Lebanon: implications of the Syrian refugee crisis*. Beirut: UN-Habitat and UNHCR

UNHCR (2004) *Code of conduct and explanatory notes*. Geneva: UNHCR

UNHCR (2014) *Policy on alternatives to camps*. Geneva: UNHCR

UNHCR (2017) *International protection considerations with regard to people fleeing the Syrian Arab Republic, update V*. Geneva: UNHCR

UNHCR (2018a) *Global trends: forced displacement in 2017*. Geneva: UNHCR

UNHCR (2018b) *Syria regional refugee response data portal* (updated 31 July 2018) (https://data2.unhcr.org/en/situations/syria/location/71)

UNHCR Lebanon (2018) *Syria refugee response – Lebanon Syrian refugees registered (as of 30 June 2018)*. Beirut: UNHCR Lebanon

UNHCR, UNICEF and WFP (2017) *Vulnerability assessment of Syrian refugees in Lebanon 2017*. Beirut: UNHCR, UNICEF and WFP

UNSC (2006) *Resolution 1680 (2006)*. New York: UNSC

UNSC (2015) *7592nd meeting. Monday, 21 December 2015*. New York: UNSC

Yassin, N. (2018) *101 facts & figures on the Syrian refugee crisis*. Beirut: Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs

الملحق ١ أسئلة المقابلة الم

الأسئلة المطروحة في المقابلات الفردية مع اللاجئينالأسئلة المطروحة في المقابلات الفردية مع اللاجئين:

1. - ما هي الكرامة بالنسبة لك؟
2. - ما هي متطلبات الحياة الكريمة بالنسبة لك؟
3. - منذ نزوحك خارج سوريا، متى شعرت أكثر أو أقل بالمهانة؟ لماذا؟ هل يمكنك أن تعطينا أية أمثلة؟
4. ؟ - هل تلقيت أي مساعدة من المنظمات الإنسانية
   أ. ما نوع المساعدة (نقدا، غذاء، مواد غير غذائية إلخ)؟
   ب. ما نوع المنظمات (سورية أو لبنانية أو دولية؟
5. هل أن تعطينا أمثلة؟ - كيف عاملتك هذه المنظمات؟ هل تستطيع
6. احترمت كرامتك؟ - هل تعتقد أن المنظمات الإنسانية
   أ. إذا كانت الإجابة بنعم، فما هي الجوانب فيما يفعلونه / فعلونه التي جعلتك تعتقد ذلك؟
   ب. إذا كانت الإجابة بالنفي، لم لا؟
7. -هل تشعر أنك أكثر كرامة عندما تتلقى بطاقة إلكترونية أو غيرها من المساعدات؟ هل يمكنك أن تعطينا أمثلة؟
8. - هل تعتقد أن المنظمات الإنسانية تعامل الجميع على قدم المساواة؟
9. - ما الذي كان ينبغي على المنظمات الإنسانية أن تفعله بشكل مختلف لاحترام كرامتك؟ هل يمكنك أن تعطينا أمثلة؟
10. - ما هي برأيك الظروف المواتية لحياة كريمة في سوريا؟

الأسئلة المطروحة في مناقشات مجموعة التركيز مع اللاجئين

1. - ما هي الكرامة بالنسبة لك؟
   أ. ما هي متطلبات الحياة الكريمة بالنسبة لك؟
   ب. منذ أن نزحت خارج سوريا، متى شعرت أكثر وأقل كرامة؟ لماذا ا؟ هل يمكنك أن تعطينا أي أمثلة؟
2. هل يمكن أن تخبرنا عن المساعدة التي تتلقاها؟
3. كيف عاملتك هذه المنظمات؟ هل يمكنك أن تعطينا أمثلة؟
4. هل تعتقد أن المنظمات الإنسانية تحترم كرامتك؟
5. ما نوع المساعدة التي تجعلك تشعر بمزيد من الاحترام؟
6. ما الذي كان ينبغي للمنظمات الإنسانية أن تفعله بشكل مختلف لاحترام كرامتك؟ هل يمكنك أن تعطينا أمثلة؟

الأسئلة المطروحة في المقابلات الفردية مع الجهات الإنسانية الفاعلة:

1. كيف تقوم منظمتك بتعزيز كرامة اللاجئين السوريين في لبنان؟
   أ. كيف تؤثر فكرة الكرامة على تخطيط وتنفيذ برامجك / مشاريعك؟
2. كيف يمكنك تعزيز الكرامة في عملك / مهامك؟
3. هل تعتقد أنها /أنك نجحت في القيام بذلك؟ لماذا/ لماذا لا؟
   أ. هل تراقب ذلك بانتظام؟ كيف؟
   ب. هل لديك أي طرق منهجية لتقييمه؟
4. ما هي الكرامة بالنسبة لك؟
   أ. ما هي الأفكار التي تربطها مباشرة بمفهوم الكرامة؟
   ب. هل هذا المفهوم مستوعب في المبادئ الإنسانية التي توجه عملك؟

5. هل هذه هي نفس الفكرة التي يراها المستفيدين عن كرامتهم؟
   أ. هل سألتهم؟ (لما لا)
   ب. هل قمت بدمج إجاباتهم في برمجتك ؟ (كيف)
6. ما هي أكبر التحديات التي تواجه مؤسستك ، ودورك المحدد ، في تعزيز كرامة المستفيدين عند تقديم المساعدة الإنسانية في لبنان؟
7. هل هناك منظمات تقوم بعمل جيد بشكل خاص في تعزيز الكرامة على للنازحين السوريين في لبنان؟
   أ. هل هناك فرق بين المنظمات المحلية والدولية؟
8. ما هي الدروس التي تعلمتها حتى الآن فيما يتعلق بتعزيز الكرامة في النزوح؟
   أ. هل لديك علم بأي أمثلة محددة عن الممارسات الجيدة (البرامج / المشاريع)؟
9. ما الذي يجب أن يحدث لكي تكون العودة الكريمة ممكنة؟ كيف تبدو العودة الكريمة؟

HPG

Humanitarian Policy Group

The Humanitarian Policy Group is one of the world's leading teams of independent researchers and communications professionals working on humanitarian issues. It is dedicated to improving humanitarian policy and practice through a combination of high-quality analysis, dialogue and debate.

نشجع القراء على اقتباس أو إعادة نشر مواد من هذه المطبوعة، ولكن بصفتها أصحاب حقوق الطبع والنشر، تطلب مجموعة ODI الإقرار الواجب ونسخة من المطبوعة. هذه التقارير وتقارير
هذه التقارير وتقارير مجموعة السياسة الإنسانية الأخرى متوفرة في www.odi.org/hpg

This work is licensed under CC BY-NC-ND 4.0.

Humanitarian Policy Group
Overseas Development Institute
203 Blackfriars Road
London SE1 8NJ
United Kingdom

Tel.: +44 (0) 20 7922 0300
Fax.: +44 (0) 20 7922 0399
Email: hpgadmin@odi.org
Website: odi.org/hpg

Cover photo:
صورة الغلاف: اللاجئون السوريون نزيه وزوجته فاطمة وأطفالهما يسخنون أيديهم بجانب موقد داخل ملجأهم في مستوطنة غير رسمية بالقرب من تربل في سهل البقاع، لبنان.